إشكالية الحق في الخصوصية عبر مواقع التواصل الاجتماعي: دراسة ميدانية [*]

د/ حنان محمد حافظ
أستاذ علم الاجتماع المساعد
كلية الآداب جامعة القاهرة

الملخص:

تستهدف هذه الدراسة تحقيق هدف أساسي، وهو التعرف على مدى حرص بعض رواد مواقع التواصل الاجتماعي– من أفراد العينة – على حقهم في الخصوصية عبر تلك المواقع من انتهاك الغير والانتهاك الشخصي الإرادي، وما يترتب عن ذلك من آثار. ومن بين الأهداف الفرعية لهذه الدراسة؛ رصد مدى حرص أفراد العينة على اتباع إجراءات حماية الخصوصية عبر مواقع التواصل الاجتماعي، التعرف على مدى حرص أفراد العينة على نشر محتوى شخصي عبر مواقع التواصل الاجتماعي، وعلاقة ذلك بمتغير النوع، الكشف عن مدى تعرض أفراد العينة لاختراق حساباتهم عبر مواقع التواصل الاجتماعي، وكيفية مواجهة ذلك في حال حدوثه. وقد استندت الدراسة إلى نظريتي الاستخدامات والإشباعات، ونظرية عرض الذات لإرفنج جوفمان. تعد هذه الدراسة دراسة وصفية، بالاستناد إلى منهج المسح الاجتماعي باستخدام العينة، والاعتماد على الاستبيان، وبلغ حجم العينة ٢٠٠ مفردة. وتُوصِلَت إلى عدة نتائج منها؛ إن مواقع التواصل الاجتماعي قد باتت جزءًا لا يتجزأ من الروتين اليومي لجميع أفراد العينة، فأغلبيتهم تعدى استخدامه لها العشر سنوات، وخاصة موقع الفيسبوك. كما تبين أنه لم يكن هناك حرص تام من جانب النسبة الأكبر من أفراد العينة على حماية الخصوصية عبر تلك المواقع. هناك علاقة ارتباطية بين الكشف الإرادي للبيانات الشخصية وزيادة احتمال التعرض لاختراق حسابات مواقع التواصل الاجتماعي. إن الحق في الخصوصية عبر مواقع التواصل الاجتماعي سيبقى حقًا مجتمعيًا،

[*] مجلة كلية الآداب جامعة القاهرة المجلد (٨٥) يناير ٢٠٢٥.

يتحمل الفرد مسؤولية حمايته في المقام الأول، في ظل عدم ضمان إجراءات الحماية على تلك المواقع.

الكلمات المفتاحية: حقوق الإنسان– الخصوصية– الحق في الخصوصية– مواقع التواصل الاجتماعي– الإنترنت

The Problem of the Right to Privacy on Social Media Sites: A Field Study

Abstract

This study aims to achieve the fundamental goal of recognizing the extent to which some social media users – individuals of the sample - are keen on their right to privacy through these sites from the violation of others and voluntary personal violation, and its consequences. One of the sub-objectives of this study is to monitor the extent to which sample individuals are keen on following privacy protection procedures on social media sites, find out how keen they on posting personal content on social media sites, and how this relates to the gender variable. The study also discloses the extent to which the sample individuals are exposed to the hacking of their accounts on social media sites, and how to cope if this happens. The study is based on the uses and gratifications theory, as well as Erving Goffman's theory of self-presentation. This study is a descriptive study that employs a social survey method using the sample, size of 200 individuals gathered through questionnaires. Several findings have been reached: social media has become an integral part of the daily routine of all sample individuals, the majority exceeding 10 years use, Facebook. It was found that there was no complete concern on the part of the larger proportion of the sample individuals to protect privacy on these web sites. There is a correlation between the voluntary disclosure of personal data and the increased risk of hacking social media accounts. The right to privacy on social media sites will remain a societal right, and the individual bears the responsibility to protect it in the first place, in the absence of guaranteed protections measures on those sites.

Key Words: Human Rights, Privacy, The Right to Privacy, Social Media Sites, The Internet.

مقدمة في أهمية الدراسة

على الرغم من أهمية قضية الخصوصية، فإن كثيرًا من الباحثين أكدوا أنها لم تحظَ بما تستحقه من بحث ودراسة، بل ذهبوا إلى أبعد من ذلك، وهو أنها لا تزال هامشية في دراسات علم الاجتماع. ويرجع أحد الأسباب الرئيسة لذلك إلى أن الخصوصية غالبًا ما تُصَوّر على أنها سلعة فردية يتمتع بها الفرد، أو يُحرم منها على أساس فردي، ويحد هذا المفهوم الضيق للخصوصية من إمكانية فهم الآثار الأوسع للتغيرات في هذه القضية، ويغفل تقدير أهميتها الاجتماعية (Kasper: 2007:166).

يمكن القول إن عددًا قليلاً من علماء الاجتماع والفلاسفة قد تطرقوا لأهمية الخصوصية، ومردودها الاجتماعي، فقد تناولت بعض آراء هؤلاء العلماء أهمية الخصوصية في التواصل مع الآخرين، ومن أبرز تلك الآراء، مصطلح عالم الاجتماع إرفنج جوفمان "الحديث الذاتي" لوصف العملية التي يتحدث الناس من خلالها بصوت عالٍ مع أنفسهم لمراجعة أنشطتهم، أو التدرب على تفاعلاتهم، أو إلقاء اللوم على أنفسهم بشأن ما يفعلونه أو ما لا يفعلونه، وأكد جوفمان أن الحديث الذاتي إعداد أساسي للتواصل مع الآخرين.

أضافت جانا مالامود سميت؛ "إن أنفسنا أغشية قابلة للاختراق. عندما نتواصل مع الآخرين، فإننا نميل إلى استيعاب المشاعر والأفكار والحالات المزاجية والآراء، وهذا يتطلب الفرز من خلال كل ما قام به المرء لمراجعته، وتقييمه، والقلق بشأنه، واستخلاص النتائج. فالخصوصية التي توفرها اللحظات التي يعيشها الفرد بمفرده، تمكّنه من التفكير والاسترخاء، والإنتاج واتخاذ خيارات خالية من المشتتات التي يسببها الآخرون".

كما أقر هابرماس أيضًا بالأهمية الأساسية للخصوصية في تطوير المجتمع والحفاظ عليه وحمايته، وأكد أنه يمكن التواصل في المجال العام فقط عندما تكون هناك حدود مميزة حول الاستقلال الذاتي الخاص (Ibid, 173, 185).

كتب دانييل سولوف "من خلال فهم الخصوصية كما تشكلها معايير

المجتمع، يمكننا أن نرى بشكل أفضل لماذا لا ينبغي فهم الخصوصية على أنها حق فردي فقط..... إن قيمة الخصوصية يجب أن تُفهم من حيث دورها في المجتمع(Beate,Mokrosinska, 2013: 772-773).

وعلى الرغم من أن غالبًا ما يستشهد بالحق في الخصوصية (١٨٩٠) لوارن وبراندیز باعتباره الدعوة الأولى، في الولايات المتحدة الأمريكية، للاعتراف بالخصوصية بوصفها حقًا متميزًا وغير قابل للانتقاص، حيث ذكرا أن الخصوصية "حق في أن تُترَك وشأنك" (Baghai ,2012:953)، فإن الشريعة الإسلامية كانت سبّاقة في حماية حقوق الإنسان خاصّة المتعلقة بخصوصياته، حيث أولت اهتمامًا كبيرًا لحرمة الحياة الخاصة للأفراد من خلال نصوص القرآن الكريم، والأحاديث النبوية الشريفة التي أكدت حُرمة بعض السلوكيات، التي تُعد تطفُّلًا على الأشخاص الآخرين، مثل؛ التجسّس، والقذف، وإفشاء الأسرار (شكري، علاء الدين: ٢٠٢١-٢٠٢٢).

وقد باتت الخصوصية حقًا أساسيًا من حقوق الإنسان تضمنه معظم الدول لمواطنيها، ومعترفًا بها في جميع أنحاء العالم في مناطق، وثقافات مختلفة، فقد ورد في المادة ١٢ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان: "لا يجوز تعريض أحد لتدخل تعسفي في حياته الخاصة، أو في شؤون أسرته، أو مسكنه، أو مراسلاته، ولا حملات تمس شرفه، أو سمعته، ولكل شخص الحق في أن يحميه القانون من مثل ذلك التدخل، أو تلك الحملات".

كما أشارت المادة ١٧ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لسنة ١٩٦٦ إلى أن "لن يخضع أحد ما للتدخل العشوائي، أو غير القانوني في خصوصيته، أو أسرته، أو مراسلاته، ولا يمكن أن يتعرض لهجوم غير قانوني على شرفه أو سمعته" (هشام، ٢٠٢٢: ١٦٢-١٦٣).

مع التقدم المستمر في تكنولوجيا المعلومات تطورت القدرة على نشر المعلومات بسرعة على وجه التحديد، وأدت التطورات الأخيرة في وسائل التواصل الاجتماعي إلى نشر المعلومات الشخصية لمستخدميها على شبكة

الويب العالمية، وأصبحت مواقع التواصل الاجتماعي سلاحًا ذا حدين، فمن ناحية مودع للحالات المزاجية الإبداعية؛ للتعبير عن شخصية المرء. ومن ناحية أخرى، تثير أيضًا بعض المخاوف الخطرة المتعلقة بالخصوصية. من هنا أصبحت هناك ضرورة مُلحِة لمراقبة التطورات من أجل توفير الحماية لمستخدميها من مثل هذه الانتهاكات لحقوق الخصوصية. (Sarthak, 2019:1497).

من هنا تتضح أهمية تناول الخصوصية باعتبارها قضية اجتماعية، وحمايتها بوصفها حقًا للفرد والمجتمع على حد سواء، في ظل العصر الرقمي، وتفاقم التحديات التي تواجه هذا الحق، لمحاولة رصد الأبعاد الاجتماعية للخصوصية عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

أولاً: إشكالية الدراسة:

اجتذبت مواقع التواصل الاجتماعي الغالبية العظمي للأفراد حول العالم، حيث بات استخدام هذه المواقع جزءًا لا يتجزأ من الروتين اليومي لهؤلاء الأفراد. ومع التقدم التكنولوجي، فإن الاتصال بالإنترنت لم يعد قاصرًا على وجود المستخدمين على المكاتب للوصول إلى هذه المواقع، والدخول إلى حساباتهم الشخصية بسهولة، وهذا ما أفسح المجال لقضاء ساعات أطول خلال اليوم في استخدام هذه المواقع.

يمكن إلقاء الضوء على مرحلتين أساسيتين لمراحل تطور الشبكات الاجتماعية في الفضاء المعلوماتي، وهما:

– المرحلة الأولى: مرحلة نشأة الشبكات الاجتماعية، التي ظهرت مع الجيل الأول للويب Web 1، ومن أبرز الشبكات الاجتماعية في هذه المرحلة شبكة موقع Six degrees.com، الذي كان يمنح الأفراد المتفاعلين في إطاره فرصة عرض حياتهم، وإدراج أصدقائهم، وقد بدأت فكرة قوائم الأصدقاء عام ١٩٩٨، وأخفق هذا الموقع عام ٢٠٠٠.

كما ظهرت عدة مواقع تأسيسية للشبكات الاجتماعية، كموقع Classmates.com، الذي ظهر في منتصف التسعينيات، وكذلك موقع Live Journal، وموقع Cy word 1999 الذي أنشئ في كوريا، وموقع Ryze، وركزت هذه المواقع على خدمة الرسائل القصيرة والخاصة بالأصدقاء، لكنها لم تستمر، ولم تستطع أن تدر ربحًا لمؤسسيها.

المرحلة الثانية: ويُؤرَخ لها بالموجة الثانية للويب Web 2، وهي مرحلة تطور الشبكات، وقد انطلق في هذه المرحلة الموقع الأمريكي my space، ثم موقع Face book (زكي،٢٠١٧: ١٥٢– ١٥٣).

أُطلِق الفيسبوك في عام ٢٠٠٤، باعتباره شبكة اجتماعية في جامعة هارفارد فقط في البداية، ثم أصبح أشهر مواقع التواصل الاجتماعي، وفي عام ٢٠٠٨ تجاوز موقع my space، وتمكن الفيسبوك من الحفاظ على نجاحه من خلال تحسين الموقع باستمرار، وإضافة مميزات جديدة.

وقد ظهرت المئات من خدمات الشبكات الاجتماعية، كل منها مصمم لخدمة جمهور أو لها أسلوب يميزها عن خدمات الشبكات الاجتماعية الأخرى، مثل؛ تويتر، LinkedIn، World press، وغيرها. (Aljohani: http//doi.org)

وفيما يتعلق بالمجتمع المصري، فقد ظهرت الشبكات الاجتماعية مع Web 2، وتقدم هذه المواقع فرصًا للتواصل بين المستخدمين، وتسمح لهم بتأسيس علاقات وروابط شبكية على مستويات مختلفة، فردية وجماعية، محلية وعالمية. وتعد أكثر الشبكات انتشارًا في المجتمع المصري شبكة الفيسبوك (زكي، ٢٠١٩:٢٧).

وصل عدد مستخدمي منصات التواصل الاجتماعي في المجتمع المصري ٤٦،٢٥ مليونًا في فبراير ٢٠٢٣، وهو ما يمثل نحو ٤١،٤% من إجمالي تعداد مصر (telecom review, arabia .com) .

أما عدد مستخدمي فيسبوك في مصر، فوصل إلى ٤٢ مليون مستخدم في

مطلع ٢٠٢٣. كما لدى موقع اليوتيوب ٤٥،٩ مليون مستخدم في مصر في أوائل ٢٠٢٣. وفيما يتعلق بالإنستجرام فكان لديه ١٥،٣٥ مليون مستخدم في مصر في مطلع ٢٠٢٣. كما بلغ عدد مستخدمي سناب شات في مصر ١٥،٤٠ مليون. وبالنسبة لتويتر، فقد بلغ عدد مستخدميه في مطلع ٢٠٢٣، ٥،٨٠ مليون مستخدم (Simon:Digital 2023 Egypt , data reportal.com) .

وفي إطار هذه الأعداد الضخمة لمستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي، تعد حماية خصوصية المعلومات الشخصية أحد أكبر التحديات التي تواجه مطوري مواقع الويب، ومواقع التواصل الاجتماعي، وهناك العديد من المخاطر المحيطة بنشر تفاصيل المعلومات الشخصية على الشبكات الاجتماعية، ويمكن أن تحدث هذه التهديدات من قبل المتسللين، أو مرسلي البريد العشوائي الذين يحصلون على تفاصيل المعلومات الشخصية للمستخدمين، وتعد سرقة الهوية واحدة من المخاطر الرئيسة التي يواجهها المستخدمون.

وقد يؤدي الوصول إلى المعلومات الحساسة– التي من المفترض أنها على درجة عالية من السرية– أيضًا إلى مخاطر الإرهاب، والمخاطر المالية، والابتزاز الجسدي أو الجنسي، الأمر الذي استدعى مناقشة أسباب هجمات خرق الخصوصية الشائعة في الشبكات الاجتماعية عبر الإنترنت على النحو التالي:

(أ) السبب الأول لخرق الخصوصية: يقوم المستخدمون عادة بتحميل معلوماتهم الشخصية عندما يثقون في مزود الخدمة، ومع ذلك، يمكن للمزود استخدام هذه التفاصيل لأغراض تجارية مثل الإعلان. إضافة إلى ذلك، لا يقتصر الأمر على مزودي الخدمة فقط من رؤية المعلومات الشخصية للمستخدمين، تزود بعض الشبكات الاجتماعية عبر الإنترنت المستخدمين بسياسات لتحديد قائمة الأشخاص المصرح بهم الذين يمكنهم رؤية معلوماتهم الشخصية، وتختلف هذه السياسات من مزود إلى آخر. يمنح بعض الموفرين للمستخدمين مرونة أكثر من غيرهم، ويوفر

البعض تشفيرًا لبياناتهم.

(ب) السبب الثاني لخرق الخصوصية: أصدقاء المستخدم، الذين يمكنهم مشاركة تفاصيل معلومات المستخدم الشخصية مع الآخرين، فيمكن للأصدقاء الذين لديهم حق الوصول إلى المعلومات الشخصية للمستخدم، نسخ أو نشر هذه المعلومات.

(ج) الخرق الثالث: يرجع إلى مرسلي البريد العشوائي، عندما يرى مرسلو الرسائل غير المرغوب فيها قائمة أصدقاء المُستخدِم، يمكن رؤية المعلومات الشخصية للمستخدمين الآخرين عن طريق إرسال طلب صداقة إليهم، وانتحال شخصية أحد أصدقائه باستخدام اسم الصديق أو صورته.

(د) وأخيرًا يمكن أن تحدث انتهاكات بسبب تطبيقات قام المستخدمون بتثبيتها، والتي قد تُشكِل تهديدًا لهم، لا سيما إذا لم تكن من مزود موثوق فيه، فعندما يصل التطبيق إلى معلوماتهم الشخصية، يمكن للآخرين الحصول على هذه المعلومات.

أكد Novakandli أيضًا أن انتهاكات الخصوصية قد تكون ناتجة عن الأصدقاء، والتطبيقات، واستغلال تفاصيل المعلومات الشخصية من قبل مزودي الخدمة للإعلان. ثم إن فهم إعدادات الخصوصية لا يكفي لحماية المستخدمين، خاصة من الأصدقاء، ومستخدمي الشبكات الاجتماعية عبر الإنترنت؛ لذا فإن مواقع الشبكات الاجتماعية مثل Facebook تعطي الأولوية لتطوير أدوات حماية الخصوصية، ويتجلى ذلك في طلبات موفري الشبكات الاجتماعية للمستخدمين الجدد؛ لإنشاء إعدادات خصوصية جديدة، ومع ذلك، فإن بعض المستخدمين لا يدركون مخاطر تسرب المعلومات الشخصية، لذلك لا ينبغي نشر المعلومات الحساسة مثل عنوان المنزل، وتاريخ الميلاد على الإنترنت؛ لتجنب المخاطر على الخصوصية على الإنترنت. ومن ثم ينبغي زيادة وعي المستخدم بهذه المخاطر، وتوفير نظام إدارة الخصوصية

للمستخدمين للتحكم في تفاصيل معلوماتهم الشخصية، والتحديث المستمر لسياسات الخصوصية مما يمكن أن يؤدي إلى تراجع المخاطر . (Aldhafferi , Watson, Sajeev,2013:2-4)

وفي ضوء المخاطر السابقة، وبناءً على طلب الجمعية العامة بقرارها رقم ٦٨/ ١٦٨ بشأن الحق في الخصوصية في العصر الرقمي، قامت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بواسطة مجلس حقوق الإنسان في دورتها ٢٧ لعام ٢٠١٤، بإصدار تقرير خاص بالحق في الخصوصية في العصر الرقمي، بأن "يتمتع جميع الأفراد بالحق في الحماية من مثل تلك الهجمات والتدخلات" (هشام، مرجع سابق:١٦٣).

كما حظيت البيانات الشخصية للأفراد الطبيعيين في البيئة الرقمية بحماية الدستور المصري، الذي يعتبرها حقًا من حقوق الإنسان طالما أنها ترتبط بحرمة الحياة الخاصة بالمواطنين، وهذا ما نصت عليه المادة ٥٧ من الدستور المصري. وقد وردت في القوانين والتشريعات المصرية نصوص قانونية تعاقب الأشخاص بعقوبة الحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر على إفشاء البيانات الشخصية (المعداوي، د.ت: ١٩٥٤-١٩٥٦).

من ناحية أخرى، هناك العديد من الأفراد الذين يعرضون حياتهم الشخصية عبر مواقع التواصل الاجتماعي، حيث يشاركون أدق تفاصيل حياتهم الشخصية، وعلاقتهم بذويهم سواء الأزواج أو الأبناء أو الأقارب، لجميع الأفراد المضافين على الصفحة، أو من خلال قنوات اليوتيوب المتاحة للجميع، لتحقيق أكبر عدد من المشاهدات وتحقيق الشهرة والربح المادي الذي بات مغريًا للجميع. وفي هذه الحالة لا يتعرض هؤلاء للمساءلة القانونية، التي يتعرض لها من يخترق خصوصية الغير دون موافقته- في حالة عدم الخروج عن الآداب العامة- لأنهم كشفوا عن حياتهم الشخصية بشكل إرادي، وبمحض اختيارهم، وهذا ما يمكن أن نطلق عليه انتهاكًا ذاتيًا لخصوصيتهم عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

يمكن القول إن خطورة ذلك الانتهاك الذاتي للخصوصية، أو ما أُطلق عليه حالة التساهل في عرض الخصوصية الفردية، التي قد تتجاوز مع الوقت ذلك المعنى التقليدي للخصوصية، الذي كان يُعنَى بالحياة الخاصة للمُستخدِم، وضمان تحكمه في المعلومات التي يرغب في اطلاع الغير عليها، بل والتحكم في من له الحق في ذلك، ليجعل من حياة المُستخدِم الخاصة مادة للنشر والمشاركة مع الآخرين، حيث أصبحت المعلومات الخاصة أكثر وفرة للشركات والأفراد على حد سواء. وهنا نصل إلى مرحلة التفكك التدريجي بين العام والخاص (فضيلة، ٢٠١٧).

ومن ثم تتجسد إشكالية الحق في الخصوصية في أنها باتت بين شقي الرحى، وهما؛ الانتهاك من قِبل الغير، والانتهاك الإرادي عبر مواقع التواصل الاجتماعي، وكلاهما يُعد انتهاكًا للخصوصية، وقيمتها الاجتماعية. يتضح هنا التساؤل الأساسي الذي تطرحه هذه الدراسة، وهو؛ ما مدى حرص بعض رواد مواقع التواصل الاجتماعي على حقهم في الخصوصية من انتهاك الغير والانتهاك الشخصي الإرادي؟

ثالثًا: أهداف الدراسة وتساؤلاتها

أ- أهداف الدراسة

تستهدف هذه الدراسة التعرف على مدى حرص بعض رواد مواقع التواصل الاجتماعي- من أفراد العينة- على حقهم في الخصوصية عبر تلك المواقع من انتهاك الغير والانتهاك الشخصي الإرادي، وما يترتب على ذلك من آثار. ويمكن تحقيق هذا الهدف الأساسي من خلال الأهداف الفرعية التالية:

١- الكشف عن طبيعة استخدامات أفراد العينة لمواقع التواصل الاجتماعي.
٢- رصد مدى حرص أفراد العينة على اتباع إجراءات حماية الخصوصية عبر مواقع التواصل الاجتماعي.
٣- التعرف على أثر النوع على مدى اتباع إجراءات حماية الخصوصية عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

(وقد اختير متغير النوع تحديدًا، نظرًا لما كشف عنه تقرير المصريين والرقمية لعام ٢٠٢٢ حول أن الشبكات الاجتماعية شديدة التمييز بين الجنسين، أي إن هناك استخدامًا متباينًا بين الجنسين لمواقع التواصل الاجتماعي، كأن أكثر مستخدمي الفيسبوك من الذكور بنسبة ٧١%، في حين أن نسبة استخدام الإناث لسناب شات ٦٣% (المصريون والرقمية: تقرير ٢٠٢٢ عن استخدام الإنترنت https: // naos- solution .com)، وهو ما قد ينعكس على موقفهم من الحق في الخصوصية، على اعتبار أن لكل موقع نظامه، والبيانات الشخصية التي يفرض ذكرها لتفعيل حساب الفرد عليه. فضلًا عن كون قضية الخصوصية لها أبعادها الشرعية، والقانونية، والأخلاقية المرتبطة بعادات وتقاليد المجتمع؛ لذا متغير النوع يعتبر الأكثر تأثيرًا في القضايا التي ستناقشها الدراسة الراهنة حول الخصوصية).

٤- رصد مدى حرص أفراد العينة على نشر محتوى شخصي عبر مواقع التواصل الاجتماعي، وعلاقة ذلك بمتغير النوع.

٥- الكشف عن مدى تعرض أفراد العينة لاختراق حساباتهم عبر مواقع التواصل الاجتماعي، وكيفية مواجهة ذلك في حال حدوثه.

٦- التعرف على تقييم أفراد العينة لأهمية الخصوصية عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

ب- تساؤلات الدراسة

١- ما طبيعة الروتين اليومي المرتبط باستخدام أفراد العينة لمواقع التواصل الاجتماعي؟

(كالمدة المُستغرَقَة يوميًا في تصفح تلك المواقع، الأماكن والأوقات المفضلة لتصفحها، والمواقع الأكثر تصفحًا).

٢- ما أغراض أفراد العينة من تصفح مواقع التواصل الاجتماعي؟

٣- ما موقف أفراد العينة من إجراءات حماية الخصوصية عبر مواقع

التواصل الاجتماعي؟ (كقراءة شروط سياسية الخصوصية، تدوين البيانات الخاصة على حسابات تلك المواقع، تغيير كلمة المرور باستمرار، تقبل طلبات الصداقة من غرباء، استخدام أسماء مستعارة ونشر المحتوى الشخصي).

٤- ما علاقة متغير النوع على مدى حرص أفراد العينة على حماية الخصوصية عبر مواقع التواصل الاجتماعي؟

٥- ما مدى تعرض أفراد العينة لاختراق حساباتهم عبر مواقع التواصل الاجتماعي؟ وما رد الفعل في حالة التعرض للاختراق؟

٦- إلى أي مدى يتأثر التعرض لاختراق حسابات مواقع التواصل الاجتماعي بمتغير النوع؟

٧- ما تقييم أفراد العينة لأهمية الخصوصية عبر مواقع التواصل الاجتماعي؟

رابعًا: منهجية الدراسة:

تعد هذه الدراسة دراسة وصفية، بالاستناد إلى منهج المسح الاجتماعي باستخدام العينة، والاعتماد على الاستبيان؛ نظرًا لحداثة مناقشة قضية الخصوصية عبر مواقع التواصل الاجتماعي نسبيًا، لا سيما الانتهاك الشخصي الإرادي عبر تلك المواقع، من هنا تتيح أداة الاستبيان رصد آراء فئات متنوعة حول القضايا المرتبطة بهذه القضية. وقد أُختبر الاستبيان على عدد من رواد مواقع التواصل الاجتماعي- ممن هم على دراية تامة باستخدام تلك المواقع- ثم بعد تنقيح الأداة طُبقت. وقد انقسم الاستبيان إلى أربعة عناصر أساسية بدأت بالبيانات الأساسية للمبحوثين، مرورًا بتناول طبيعة استخدام المبحوثين لمواقع التواصل الاجتماعي، ثم موقفهم من إجراءات الخصوصية، وأخيرًا موقفهم من استعراض حياتهم الشخصية عبر مواقع التواصل الاجتماعي، ومدى تعرضهم لاختراق حساباتهم عبر تلك المواقع.

وفيما يتصل بعينة الدراسة، طُبقَ الاستبيان على عينة عمدية من

مستخدمي ورواد مواقع التواصل الاجتماعي؛ نظرًا لأن مناقشة قضية الخصوصية تتطلب أن يكون هؤلاء الرواد على دراية جيدة بتلك المواقع، ولديهم حسابات متنوعة، مع مراعاة تنوع الخصائص الاجتماعية لأفراد العينة، من حيث النوع والعمر والحالة الاجتماعية والحالة المهنية. وقد بلغ حجم العينة ٢٠٠ مفردة، وطُبق الاستبيان في محافظة الجيزة، وحُللَت البيانات تحليلاً كميًا باستخدام برنامج spss للتحليل الإحصائي، مع عدم إغفال التحليل الكيفي فيما يتصل بتقييم أفراد العينة لأهمية الخصوصية عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

- وقد استغرقت الدراسة ثمانية أشهر تقريبًا من ديسمبر ٢٠٢٤ حتى يوليو ٢٠٢٤.

خامسًا: مفاهيم الدراسة:

١- مواقع الشبكات الاجتماعية "SNS" Social Network Sites

تُعرَّف مواقع الشبكات الاجتماعية على أنها خدمات قائمة على الويب، تتيح للأفراد (١) إنشاء ملف تعريف عام أو شبه عام داخل نظام مقيد. (٢)توضيح قائمة بالمستخدمين الآخرين الذين يشاركون معهم الاتصال. (٣)عرض واجتياز قائمة الاتصالات الخاصة بهم، وتلك التي أجراها الآخرون داخل النظام. وقد تختلف طبيعة وتسميات هذه الاتصالات من موقع لآخر (Boyd, Ellison , 2008:211).

٢- الحق في الخصوصية Right of Privacy

يصف Bunning , Cap الخصوصية بأنها "حماية للمعلومات الشخصية من إساءة استخدامها من قبل كيانات ضارة، والسماح لبعض الكيانات المُصرَح لها الوصول إلى تلك المعلومات من خلال جعلها مرئية لهم".

بينما عرَّف آخرون الخصوصية بأنها "مجموعة من السياسات التي تجبر النظام على حماية المعلومات الخاصة" (Mitchell, El- Gayar, 2020:4224).

وفيما يتعلق بالحق في الخصوصية، فهي فكرة مرنة تحكمها معايير

وتقاليد المجتمع، فكل فرد يرغب في الاحتفاظ بجزء من حياته وأفكاره وانفعاله وأنشطته الخاصة لنفسه بعيدًا عن حب استطلاع الآخرين، وهذه الأشياء تتطور وتتغير باستمرار من مجتمع لآخر.

وهناك فرق بين الحق في الحياة الخاصة، والحق في الخصوصية، فالمصطلح الأول يمثل الجانب المادي، كحرمة المسكن، وحرمة المراسلات. أما مصطلح الخصوصية، فيمثل غالبًا المظاهر المعنوية؛ كالمحادثات الشخصية، والمكالمات الهاتفية. وعلى الرغم من وجود تعريفات مختلفة من بلد لآخر للخصوصية، فإن يمكن القول إن الخصوصية هي رسم الحدود التي تضمن قدرة المجتمع على التدخل في حياة الفرد، وهي ذات وجوه أربعة:

أ- خصوصية المعلومات: وتُعنَى بوضع القواعد التي تنظم جمع المعلومات الشخصية، وتداولها كالبيانات المالية، أو الصحية للشخص.

ب- خصوصية الجسد: تعني حماية الأشخاص من التدخل الفيزيائي، مثل إجبارهم على تعاطي أدوية معينة، أو الخضوع لفحوص دون موافقتهم.

ج- خصوصية الاتصالات والتواصل: مثل خصوصية أمن المراسلات، كالبريد الإلكتروني، والاتصالات الهاتفية، وأشكال التواصل الأخرى.

د- خصوصية الحيز المكاني: التي تشير إلى التدخل في الحيز الذي يشغله الإنسان كمنزله، أو مكان عمله (هشام، مرجع سابق:١٥٨).

وفي إطار الاعتداءات التي أصبحت تطال الحياة الخاصة بواسطة التقنيات المعلوماتية، أصبح من الضروري إعادة النظر في المفهوم، بل وقد زاد الاهتمام بهذا الحق نظرًا لما يتعرض له من مخاطر تحيط به وتهدده، أبرزها التقدم التكنولوجي والمعلوماتي، الذي كان له دور في اقتحام حصون هذا الحق (ابن قارة، ٢٠١٦: ٣٩).

وإن كان لا يمكن التوصل لتعريف جامع مانع للخصوصية في حد ذاتها، لكن يمكن هنا تعريف الحق في الخصوصية عبر مواقع التواصل الاجتماعي

إجرائيًا وفقًا لأهداف هذه الدراسة على النحو التالي: "حماية المعلومات الشخصية أيًا كان شكلها (نصية أو مصورة) عبر مواقع التواصل الاجتماعي من قِبل النظم الإلكترونية من ناحية، ومن جانب الشخص نفسه الذي قد يفصح عن بعض أو جميع تلك المعلومات وفقًا لإرادته مع تحمله مسؤولية حماية خصوصيته في هذه الحالة".

سادسًا: قراءة نقدية في الأدبيات والدراسات السابقة

تعرضت العديد من الدراسات لقضية الخصوصية، لا سيما في إطار ربطها بالوسائل التكنولوجية الحديثة، تحديدًا وسائل التواصل الاجتماعي، وباعتبار أن هذه القضية من الموضوعات البينية التي تناولتها العديد من التخصصات سواء في مجال علوم الاتصال والمعلوماتية، أو في المجال القانوني والشرعي، وكذلك في مجال العلوم الاجتماعية سواء علم الاجتماع، أو علم النفس. وعلى الرغم من تركيز كل تخصص على البُعد الذي يهتم به، فإن هناك تداخلاً ملحوظًا بين تلك الأبعاد كافة، ثم إن إلقاء الضوء عليها سوف يُسهم- بشكل أو بآخر- في التعمق في أغوار إشكالية الحق في الخصوصية في ظل العصر الرقمي وتحدياته. ومن هنا سوف تُصَنَف الدراسات التي تناولت هذه القضية لعدة محاور على النحو التالي:

١- دراسات تناولت الخصوصية ومواقع التواصل الاجتماعي من الناحية الشرعية والقانونية:

تُعد معرفة الشق القانوني والتشريعي لقضية الخصوصية عبر مواقع التواصل الاجتماعي أمرًا في غاية الأهمية، بالنسبة لرواد تلك المواقع، فضلاً عن أن هذه المعرفة تبرز القيمة الاجتماعية للخصوصية، فلم يغفل كل من الشرع والقانون تأكيد ضرورة الحفاظ على هذه القيمة. هناك العديد من الدراسات التي تناولت هذه القضية، وقد أوضحت دراستان حكم الشريعة الإسلامية فيما يتعلق بالخصوصية، وهما؛ دراسة "حماية الخصوصية الشخصية لمستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي" (القحطاني، ٢٠١٥)، ودراسة

"الخصوصية في مواقع التواصل الاجتماعي في التشريع الإسلامي والقانون الكويتي" (السمان، ٢٠١٩)، فكلتاهما سعت إلى التعرف على موقف الشرع والقانون من الخصوصية عبر مواقع التواصل الاجتماعي، وذلك بالاستناد إلى المنهج الوصفي بالنسبة للدراسة الأولى، والمنهج الاستقرائي والتحليل المقارن بين التشريع الإسلامي والتشريعات الأخرى بالنسبة للدراسة الثانية، وتوصلت نتائجهما إلى أن الشريعة الإسلامية أكدت ضرورة حماية الخصوصية، ونهت عن التجسس بأية وسيلة من الوسائل، لما فيه من انتهاك لحريات الأفراد وحرماته. كما أشارت دراسة سوزان زهير إلى إسهام مواقع التواصل الاجتماعي في تسهيل التواصل الإنساني، الذي يعد من مقاصد الشريعة الإسلامية.

ومن ناحية أخرى، أكدت نتائج كلتا الدراستين ضرورة أن تكفل القوانين حماية الخصوصية، ومواجهة التحديات الناجمة عن الجرائم المعلوماتية في مجتمعي الدراسة (المجتمع السعودي والمجتمع الكويتي).

وجاءت دراستان أيضًا استندتا على المنهج المقارن؛ للمقارنة بين التشريع الإسلامي والتشريعات الأخرى فيما يتعلق بموقفها من الخصوصية عبر الوسائط الإلكترونية تحديدًا، وهما، دراسة "حماية الخصوصية المعلوماتية: شبكات التواصل الاجتماعي أنموذجًا: دراسة مقارنة" (شكري، علاء الدين، مرجع سابق)، التي استهدفت المقارنة بين أحكام الفقه الإسلامي والقانون الجزائري، ومدى اعتناء كل منهما بالمحافظة على حماية الخصوصية عند الأفراد، وذلك بالاستناد إلى المنهج المقارن والمنهج التحليلي القائم على تحليل مضمون القوانين التي تعالج موضوع الخصوصية، والفقه وآرائه في هذا الموضوع، ومعالجة مواقع القصور. وكذلك استندت إلى المنهج التاريخي وذلك من خلال سرد التطور التاريخي للعناية الكبيرة بالحق في الخصوصية عبر العصور، وموقف الديانات السماوية من حرمة التعدي على هذا الحق.

وقد أكدت نتائجها أيضًا أن الشريعة الإسلامية كانت سبّاقة في حماية حقوق الإنسان خاصّة المتعلقة بخصوصياته من خلال نصوص القرآن الكريم

والأحاديث النبوية الشريفة، لكنها اختلفت عن الدراستين السابقتين فيما يتعلق باهتمام المُشرّع بسَن القوانين الرادعة لانتهاك الخصوصية، وتجسد ذلك في المشرع الجزائري، الذي قام بإنشاء هيئات مختصة في ذلك من خلال مراسيم رئاسية، وهو ما أكدته نتائج دراسة "العصر الرقمي في مواجهة خطط حماية الحق في الخصوصية" (بوكر، ٢٠٢٢)، حول اهتمام الجزائر بوجود جهة إدارية مسؤولة عن حماية الحق في الخصوصية في البيئة الرقمية، ويمكن اعتبارها من الضمانات الإدارية التي تتناول حماية الحق في الخصوصية في ظل التطور التكنولوجي إلى جانب الضمانات القانونية الدستورية والتشريعية، ذلك في ضوء تعدد صور تهديد وسائل وأدوات التقنية للحق في الخصوصية من اختراق النظم المعلوماتية، وتشمل جرائم الدخول غير المشروع إلى النظام المعلوماتي، والتلصص ونشر الفيروسات لمراقبة الاتصالات واعتراضها في ظل تأثير وسائل التقنية الجديدة على الحق في الخصوصية. وقد اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، بهدف الإحاطة بالجوانب المختلفة للحق في الخصوصية في العصر الرقمي، وإلقاء نظرة حول استراتيجيات حمايتها من خلال النصوص التشريعية الدولية والوطنية التي عُنيت بحماية الحق في الخصوصية في العصر الرقمي.

ومن ناحية أخرى، اتفقت بعض نتائج دراسة "انتهاك خصوصية المعلومات المتداولة على مواقع التواصل الاجتماعي التي يرتكبها الزوجان ضد بعضهما بعضًا في التشريع الأردني" (الزعبي، ٢٠٢١)، مع ما ألمحت إليه بعض نتائج الدراسات السابقة حول عدم مجابهة النصوص القانونية لانتهاك الخصوصية الرقمية، حيث أوضحت أن المشرع الأردني لم يفرد نصًا خاصًا بجريمة انتهاك الخصوصية عبر نظام المعلومات أو الإنترنت، وقد استهدفت هذه الدراسة التعرف على أثر العلاقة الزوجية على مشروعية انتهاك حق الخصوصية المتبادل بين الأزواج المتمثل في أعمال التنصت والمراقبة والتفتيش، التي تتم على هواتف وحواسيب بعضهم بعضًا دون إذن، ولا سيما

الاطلاع على الاتصالات الشخصية التي تتم على مواقع التواصل الاجتماعي باعتبارها أهم وسائل الاتصال الحديثة. وقد اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي من خلال مقارنة التشريع الأردني مع بعض التشريعات المقارنة وأبرزها التشريع الفرنسي، فضلاً عن الشريعة الإسلامية. أوضحت النتائج أن مراقبة الأزواج لاتصالات بعضهم بعضًا الشخصية، التي تتم عبر مواقع التواصل الاجتماعي، تدخل حسب الأصل ضمن نطاق تجريم الحماية الجنائية المقررة لهذه الاتصالات، ويستثنى من ذلك متى وقعت في إطار ممارساتهم لحق الإشراف والمراقبة، الممنوح لهم بموجب أحكام الفقه الإسلامي.

ويبدو أن هذا القصور القانوني في هذا الشأن لم يكن قاصرًا على بعض الدول العربية فحسب، بل أكدت أيضًا نتائج دراسة "تأثير وسائل التواصل الاجتماعي على حقوق الخصوصية الخاصة بنا" (Dugar, 2019)، عدم وجود تدابير دستورية وتشريعية في المجتمع الهندي لحماية الخصوصية، ويجب على ضحايا إساءة استخدام الصحافة الحصول على مساعدة من قانون الضرر، حيث لا يشير هذا القانون إلى الخصوصية، ولكنه يشير فقط إلى جرائم أخرى مثل القذف والقدح والذم، وتُشكِل هذه الجرائم المختلفة جزءًا من مصطلح الخصوصية، ولكن هذه الجرائم بشكل فردي لا يمكنها أبدًا تلبية الحاجة إلى حماية الخصوصية التي يواجهها الأفراد، حتى قانون العقوبات الهندي سمح بالعقوبة على الجرائم المذكورة سلفًا، ولكن ليس الخصوصية.

وإذا كان اختراق الخصوصية– كما أوضحت معظم الدراسات السابقة– واجه قصورًا قانونيًا، فهناك شكل آخر لانتهاك الخصوصية، وهو النابع من الشخص ذاته، أو الانتهاك الإرادي للخصوصية، الذي يقف المشرع عاجزًا أمامه عن سن القوانين الرادعة بشأنه، وهذا ما أوضحته دراسة "الخصوصية الفردية في مواقع التواصل الاجتماعي: بين الانتهاك والكشف الإرادي: دراسة ميدانية على عينة من مستخدمي موقع فيسبوك" (ابن برغوث، ٢٠٢٢)، وقد استهدفت هذه الدراسة تسليط الضوء على ظاهرة نشر الحياة الخاصة بتفويض

ذاتي من طرف بعض المدونين على مواقع التواصل الاجتماعي، على غرار "الفيسبوك"، بهدف معرفة دوافع الأفراد إلى كشف حياتهم الخاصة للغير. وقد طرحت تساؤلاً أساسيًا؛ ما واقع خصوصية مستخدمي موقع التواصل الاجتماعي "فيسبوك" في ظل التحول من التخوف من انتهاكها لدى البعض إلى المبادرة في كشفها من طرف البعض الآخر بفعل إرادي؟

وقد اعتمدت هذه الدراسة على المنهج المسحي (منهج المسح بالعينة) وأداة الاستبيان، وخلصت الدراسة إلى أن مواقع التواصل الاجتماعي أسهمت بشكل كبير في توسيع دائرة انتهاك الخصوصية، وذلك من جراء البيانات التي تدون على مواقع التواصل، وتنشر دون التأكد من سياسة الخصوصية الإلكترونية للمواقع وهشاشتها، وعدم معرفة هوية المصادر التي تمول هذه المواقع، كما أن الاحترافية التي يجب على الأفراد التمتع بها؛ باعتبارهم مستخدمين دائمين لمواقع التواصل الاجتماعي تعد ضئيلة جدًا. فضلاً عن توجه الأفراد نحو عرض حياتهم الخاصة على الملأ عبر مواقع التواصل الاجتماعي بإرادتهم التامة، وبتفويض منهم للآخرين بالوصول إليها، وهو ما أثر على المجال القانوني من خلال استحداث مواقع التواصل الاجتماعي لظاهرة جديدة غير مسبوقة، ألا وهي ظاهرة الكشف الإرادي للحياة الخاصة، وبهذا يتعذر التعامل مع الظاهرة قانونيًا، وذلك بالنظر إلى المجتمع الذي تمت برمجته على أن البيانات والمعلومات الشخصية الخاصة هي أمر لا يجوز كشفه للغير بأي شكل من الأشكال، وتفاجأ بتحول البعض إلى مشاركة خصوصياتهم مع الغير بأنفسهم، مما شكل نوعًا من الارتباك في تقديم ضبط قانوني لموضوع الخصوصية في الوقت الراهن.

٢- دراسات تناولت الجوانب التقنية لحماية الخصوصية عبر مواقع التواصل الاجتماعي:

ركزت بعض الدراسات على الجوانب التقنية المرتبطة بمدى توفر الحماية على الأجهزة والمواقع، وتقييم المستخدمين لمدى فعالية هذه الحماية، كدراسة "المعلومات الشخصية إعدادات الخصوصية لشبكات التواصل

الاجتماعي عبر الإنترنت: ملاءمة أجهزة الإنترنت المحمولة" Waston, A.S. (Aldhafferi Sajeev,2013)، استهدفت هذه الدراسة قياس أهمية الخصوصية لمستخدمي الإنترنت والهواتف المحمولة، وتحديد أجزاء المعلومات الشخصية التي يعتبرونها أكثر أهمية من حيث حماية الخصوصية، وتحديد وعي المستخدمين بإعدادات الخصوصية التي يوفرها مطورو الشبكات الاجتماعية، بالإضافة إلى تحديد مستوى رضاهم عن هذه الإعدادات. اختيرت عينة الدراسة من جامعة الدمام بالمملكة العربية السعودية وجامعة نيو إنجلاند في أستراليا، وكانت معايير اختيار العينة، هي؛ أن يكون لديهم حساب واحد على الأقل على الشبكات الاجتماعية وهاتف محمول، وبلغ حجم العينة ١٨٥ مفردة. وأوضحت النتائج أن ٦٦% من أفراد العينة قلقون من إساءة استخدام معلوماتهم الشخصية على حسابات الشبكات الاجتماعية الخاصة بهم، كما لا يرغب ٦٩% من العينة في رؤية الغرباء لمعلوماتهم الشخصية، علاوة على أن أفراد العينة كانوا حذرين بشأن قبول طلبات الصداقة من الغرباء، مع أن ٧١% من أفراد العينة تلقوا دعوات لإضافة شخص غير معروف بوصفه صديقًا، لكن ٦٨% رفضوا هذه الطلبات.

وقد أوضحت دراسة "ضوابط حماية الحق في الخصوصية عبر مواقع التواصل الاجتماعي: دراسة تحليلية" (كدواني، ٢٠٢٢)، أن مبرر ذلك القلق من جانب المستخدمين من إساءة استخدام معلوماتهم الشخصية على حسابات الشبكات الاجتماعية التي أشارت إليه نتيجة الدراسة السابقة، حيث استهدفت التعرف على مدى الحماية التي توفرها مواقع التواصل الاجتماعي للحق في الخصوصية، بالتطبيق على موقعي فيسبوك وإنستجرام، وذلك عبر التحليل الكيفي لمضمون سياسة الخصوصية على الموقعين من خلال عينة الدراسة.

أوضحت نتائج هذه الدراسة تشابه سياسة الخصوصية للموقعين إلى حد كبير؛ فقد التزمت إدارة موقعي فيسبوك وإنستجرام بإعلام المستخدمين بأنواع المعلومات التي تجمعها عنهم، وأوجه استخدام تلك المعلومات، وكيفية مشاركتها

مع الآخرين، فضلاً عن حق المستخدمين في التحكم في المعلومات التي تُجمع عنهم. كما أن مواقع التواصل الاجتماعي تملكها شركات تجارية خاصة، تقدم كثيرًا من الخدمات المجانية، وتجني أرباحها من جمع بيانات الأفراد، ثم تتداولها وتبيعها إلى طرف ثالث لأغراض مختلفة. وتبرر الشركات المالكة للمواقع تلك العملية بكونها تُسهم في بقاء استخدام المواقع مجانًا، الأمر الذي يدعونا هنا لتأكيد انعدام الخصوصية المعلوماتية على مواقع التواصل الاجتماعي، وعلى أن العبء يقع على المستخدم في حماية خصوصية معلوماته؛ إذ يتوقف الضرر الذي يمكن وقوعه على الأفراد على مقدار مشاركتهم في تلك المواقع، والمعلومات التي يشاركونها مع الآخرين.

٣- دراسات تناولت الأبعاد الاجتماعية لحماية الخصوصية عبر مواقع التواصل الاجتماعي:

تناولت بعض الدراسات اتجاهات رواد التواصل الاجتماعي إزاء حماية الخصوصية عبر مواقع التواصل الاجتماعي، وقد ركزت على توضيح تلك الاتجاهات في ضوء الخصائص الاجتماعية لهؤلاء الرواد. هناك دراستان تناولتا هذا الموضوع، بإلقاء الضوء على أثر متغير النوع؛ الدراسة الأولى "تصورات الأمان والخصوصية بين مستخدمات وسائل التواصل الاجتماعي عبر الإنترنت: دراسة حالة بنجلاديش" (Sultana, Crowdhury,2012)، وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مخاوف الأمن والخصوصية في أثناء استخدام مختلف الشبكات الاجتماعية عبر الإنترنت مثل فيسبوك بين المستخدمات الإناث في بنجلاديش. وقد استُنِد إلى الاستبيان، وبلغت حجم العينة ٢٠٣ مفردات. وقد أوضحت النتائج أن المستخدمات الإناث يمارسن سلوكًا مختلطًا من حيث الخصوصية والوعي الأمني، بطريقة ما يشعرن بالأمن أثناء استخدام فيسبوك، من ناحية أخرى، فإنهن قلقات بشأن أمنهن وخصوصيتهن عليه، وقد ساعد قياس إعدادات الخصوصية مثل التحكم في الميزات التي تسمح للمستخدمين بالتحكم في مشاركة البيانات والعثور على المستخدمين على

الفيسبوك، إضافة إلى ذلك. أوضحت النتائج أن ٩٠،١% من المشاركات لا يشاركن منشوراتهن في الأماكن العامة، ويرجع السبب وراء ذلك إلى مخاوف تتعلق بالخصوصية والأمان، وكذلك كشفت النتائج أن ٥٧،٦% لا يقرأن بنود خدمة وسياسة الخصوصية، كما أن ٨٩،٢١% من المستخدمات يراجعن تحكمهن في المشاركة حول من يمكنه رؤية ما تشاركه.

أما الدراسة الثانية، فهي دراسة "مسح لإعدادات الخصوصية والإفصاح عن المعلومات لمستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي" (Aljohani, Nisbet, Blincoe,2016)، فقد تناولت أثر النوع على مستوى الاهتمام بالخصوصية ومقدار الكشف عن المعلومات الشخصية ونوعه، وإعدادات الخصوصية المطبقة، حيث استهدف هذا البحث إجراء مسح شامل للتأكد من مستوى إفشاء الأعضاء للمعلومات الشخصية في مواقع التواصل الاجتماعي وقت انضمامهم للعضوية، ومنشوراتهم اللاحقة على المواقع، ومستوى معرفتهم ووعيهم فيما يتعلق بكيفية حماية معلوماتهم من خلال وسائل التواصل الاجتماعي، والمخاطر التي قد تشكلها المشاركة المفرطة. وقد أجريت تجربة اجتماعية لمدة ٣ أشهر اختبر فيها رد فعل مستخدمي هذه المواقع على طلب الوصول إلى الملف الشخصي من قِبل شخص غريب. ركز البحث على أربع شبكات اجتماعية مختلفة، وهي؛ فيسبوك، تويتر، إنستجرام، سناب شات. واعتمد على أداة الاستبيان، وبلغت العينة ٤١٥ مفردة.

اختلفت نتائج هذه الدراسة عن نتائج الدراسة السابقة فيما يتعلق بمخاوف الإناث على خصوصيتهن عبر مواقع التواصل الاجتماعي، لكنها اتفقت معها فيما يتصل بحرص رواد المواقع على قراءة بنود الخصوصية. حيث أشارت النتائج إلى أنه لا يوجد فرق بين الذكور والإناث في قبول طلبات الصداقة، لكن الإناث أكثر عرضة لنشر صور الأصدقاء وأفراد الأسرة، وأن الشباب لا يهتمون كثيرًا بنشر هذه الأنواع من الصور ومقاطع الفيديو الشخصية للعائلة والأصدقاء. كما أن الأشخاص على استعداد لاستخدام الأسماء الحقيقية،

والكشف عن السمات الشخصية مثل تواريخ الميلاد ومواقع مسقط رأسهم، وغالبًا ما ينشرون صورًا شخصية يمكن أن تحدد هويتهم وأفراد العائلة والأصدقاء. ويوقف استخدام إعدادات الخصوصية حيث لا يتمكن سوى الأصدقاء من عرض المنشورات، أو مقاطع فيديو، أو الصور إلى حد بعيد من خلال القبول كل من الذكور والإناث لطلبات الصداقة من الأشخاص الذين ليس لديهم معرفة مسبقة بهم، أو طريقة للتأكد من صدقهم، وما إلى ذلك حين تتكرر الرسائل المتعلقة بمخاطر الإفراط في الإفشاء بانتظام، فإن معظم مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي يتخذون قراراتهم الخاصة بشأن ما يرغبون في الكشف عنه، غالبًا لا تكون هذه القرارات مستنيرة تمامًا من خلال قراءة اتفاقيات المستخدم، ويكون تعريض المستخدمين للخطر بسبب رغبتهم في الانتماء إلى هذه المجتمعات ومشاركة معلوماتهم مع الغرباء.

بالإضافة إلى ذلك، هناك دراستان تناولتا اتجاهات الشباب– تحديدًا طلاب الجامعات– حول هذا الموضوع؛ الدراسة الأولى، دراسة "اتجاهات الشبكات الاجتماعية والخصوصية بين طلاب الجامعات" (A.Carruth, J. Ginsburg,2014)، والتي استهدفت تناول مخاوف طلاب الجامعات بشأن خصوصية وسائل التواصل الاجتماعي، وقد بلغت عينة الدراسة ٢٨٤ طالبًا من جامعة ولاية تكساس، واعتمِدَ على مقياس استخدام فيسبوك والكفاءة الذاتية لهذا الاستخدام، فضلاً عن قياس شعور أفراد العينة بأن لديهم انتهاكات للخصوصية الشخصية على الفيسبوك، كذلك قياس مخاوف الخصوصية العامة لوسائل التواصل الاجتماعي على الإنترنت. وقد أوضحت نتائج الدراسة أن المستخدمين من أفراد العينة ممن لديهم مستويات عالية من الكفاءة الذاتية على الفيسبوك شعروا بقوة بالخصوصية الشخصية على الإنترنت، كما يشعر هؤلاء المشاركون أن لديهم مجموعة المهارات اللازمة للدفاع بنجاح ضد التهديدات العامة التي يشكلها استخدام وسائل التواصل الاجتماعي. كما لم يكن قياس استخدام الفيسبوك من خلال التقديرات المتعلقة بالتكرار اليومي، وعدد

الأصدقاء، عاملاً مهمًا في مخاوف الخصوصية العامة لوسائل التواصل الاجتماعي.

أما الدراسة الثانية، فقد تطرقت إلى آراء الطلاب الذين تعرضوا فعلًا لاختراق خصوصيتهم عبر مواقع التواصل الاجتماعي، وهي دراسة: "اختراق الخصوصية بأسماء مستعارة عبر مواقع التواصل الاجتماعي: دراسة مسحية لعينة من طلبة كلية علوم الإعلام والاتصال بجامعة الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين ١ إلى ١١ نوفمبر ٢٠٢٢" (بصيرة، نعيمة، ٢٠٢٢)، وقد هدفت هذه الدراسة التي عالجت إشكالية اختراق الخصوصية بأسماء مستعارة عبر مواقع التواصل الاجتماعي، إلى التعرف على آراء عينة من طلاب كلية علوم الإعلام والاتصال بجامعة الجزائر، والتي بلغت ٦٠ مفردة، فيما يخص مسألة الاختراق والحق في الخصوصية، وكيف كانت تجربتهم الخاصة مع اختراق الحسابات بأسماء مستعارة عبر مواقع التواصل الاجتماعي، وما وجهة نظرهم في الموضوع، وقد اعتمد على المنهج المسحي، وأداة الاستبيان. وقد توصلت الدراسة لعدة نتائج، منها أنه تبين الأهمية البالغة للبيانات الشخصية لدى المبحوثين، فالإشكالية ظهور أو إظهار المُستخدِم لبياناته الشخصية؛ الاسم واللقب وصوره الحقيقية التي يستخدمها واجهة لملفاته الشخصية عبر مواقع التواصل الاجتماعي، أضحت تشكل نوعًا من الخوف والضغط النفسي لدى الأفراد وخصوصًا الذين لديهم أصدقاء غير معروفين على أرض الواقع.

كما أكدت النتائج أن التعرض المستمر لأفراد العينة المبحوثين لمضامين مواقع التواصل الاجتماعي والاستخدام المفرط لها، يُعد سببًا في زيادة فرص الاختراق والتعدي على الخصوصية، خاصةً أن المعدل اليومي يفوق ٣ ساعات لأفراد العينة على موقع الإنستجرام باعتباره أكثر موقع استخدامًا، نظرًا لما يمتلكه من مميزات تحث الأفراد على مشاركة بياناتهم الشخصية وصورهم وفيديوهاتهم المتعلقة بحياتهم اليومية الروتينية. كما توصلت النتائج إلى أن معظم أفراد العينة تعرضوا لاختراق حساباتهم الشخصية وانتحال شخصيتهم

عبر مواقع التواصل الاجتماعي، وهذا ما يعكس استخدامهم لأسماء مستعارة كآلية ورد فعل لحماية أنفسهم من تكرار تعرضهم لهذا النوع من الجرم.

يمكن هنا أن نستخلص من تلك الدراسات– في محاورها المختلفة– وموقع الدراسة الراهنة من تلك الدراسات، ما يلي:

– لم يحظَ موضوع الحق في الخصوصية عبر مواقع التواصل الاجتماعي باعتباره إشكالية– قد تُنتَهك من قِبل الغير ومن جانب الفرد نفسه– باهتمام الباحثين في المجتمع المصري، على الرغم من أهميتها الاجتماعية، وانخراط أفراده– بمختلف شرائحه– في الاستخدام المفرط لتلك المواقع.

– يُعد الحق في الخصوصية أمرًا كفلته الشريعة الإسلامية– حتى قبل ظهور اتفاقيات حقوق الإنسان– ولكن ما زال القانون يحمل بعض الثغرات التي تعرقل صيانة هذا الحق، وتحديدًا فيما يتعلق بالانتهاك الإرادي للخصوصية، وهو ما يجعل هناك حاجة مُلحة لدراسة هذا الشكل من انتهاك الخصوصية.

– استندت معظم الدراسات السابقة إلى الاستبيان بوصفه أداةً أساسيةً لجمع البيانات، وهذا ما ستعتمد عليه الدراسة الراهنة، ولكن لم توضح أي من تلك الدراسات النظريات الموجهة للباحث في صياغة تساؤلات الدراسة، ثم صياغة أسئلة الاستبيان الذي سيطبقه على عينة دراسته، ولعل هذا الأمر يرجع إلى قلة الدراسات الاجتماعية التي تناولت هذه القضية.

– على الرغم من أن جميع الخصائص الاجتماعية (كالنوع، والعمر، والحالة التعليمية) تؤثر بشكل أو بآخر على اتجاهات رواد التواصل الاجتماعي حيال قضية الخصوصية، كما أوضحت الدراسات السابقة، فإن النوع أو الجنس يبقى المتغير الأساسي الأكثر تأثيرًا بين تلك الخصائص فيما يتعلق بهذه القضية، المرتبطة بالشرع وتقاليد المجتمع، لا سيما فيما يتعلق بالانتهاك الإرادي للخصوصية، ومن ثم سوف تهتم الدراسة الراهنة بتأثير النوع على موقف أفراد العينة من القضايا المطروحة حول هذا الموضوع.

سابعًا: الإطار النظري للدراسة

أ- نظرية الاستخدامات والإشباعات

تعد نظرية الاستخدامات والإشباعات المدخل الأكثر ملاءمة لدراسة استخدام الإنترنت، وقد أثار ظهور الإنترنت حافزًا لدى الباحثين في استخدام مدخل الاستخدامات والإشباعات لدراسة دوافع استخدام الإنترنت والنتائج المترتبة.

ويعتبر الإنترنت وسيلة اتصال جديدة، ومبتكرة يمكن أن تغير حياة الناس تمامًا كما فعل التلفزيون في الخمسينيات والستينيات، علاوة على ذلك تفرض صفحات الويب تفاعلًا نشطًا مستمرًا من مستخدميها، كذلك يتيح تصميم الإنترنت الأساسي للمستخدم ممارسة الاختيار، ويقدم له خيار التحكم في اختيار المواقع والمحتوى، وإعادة زيارة الموقع، وتنزيل المحتوى، وغيرها من خيارات التحكم (عبد النبي، ٢٠١٩: ٤٢-٤٤).

تتمثل الإشباعات المتحققة لجمهور مستخدمي الإنترنت في ما يلي:

- استكشاف كل ما هو جديد في العالم الخارجي؛ حيث إن الإثارة التي يشعر بها مستخدمو الإنترنت عند اكتشافهم لأبعاد ملامح ذلك العالم الجديد، تشبع حاجاتهم للهو والترفيه، وهم إلى ذلك في تعرضهم للمواقع المختلفة قد يصادفون ما يشبع احتياجات معرفية لديهم.
- البحث عن المعلومات؛ حيث تستطيع شبكة الويب إشباع الاحتياجات المعرفية لدى المستخدمين.
- الاستمتاع والتسلية.
- الاتصال بالآخرين.
- تحقيق الوجود الافتراضي؛ ويعني شعور المستخدم بالوجود في بيئة افتراضية يتيحها الكمبيوتر، وتختلف عن البيئة المادية الفعلية التي يوجد بها (المرجع السابق، ٥٠-٥١).

وقد حاولت عدة دراسات تطبيق هذه المقولات لنظرية الاستخدامات والإشباعات على فحص العلاقة بين الكشف عن الذات ومخاوف الخصوصية، وأوضحت أن قرار الكشف عن المعلومات الشخصية أو عدم الكشف عنها يعتمد على حساب شخصي للتكاليف والفوائد المرتبطة بالكشف عن المعلومات؛ لذلك فإن الكشف عن الذات يحدث عندما تفوق الفوائد التكاليف، في الأدبيات. وتعتبر المخاوف المتعلقة بالخصوصية، أو المخاطر المتصورة بمنزلة جانب التكلفة في معادلة حساب الخصوصية، وتشير نتائج أغلب الدراسات إلى أن المخاوف المتعلقة بالخصوصية تعوق الكشف عن الذات، حيث يبدو بمرور الوقت أن رواد مواقع التواصل الاجتماعي أصبحوا أكثر وعيًا بمخاطر الخصوصية التي قد يستلزمها استخدام تلك المواقع، ويستخدمون استراتيجيات مختلفة للحفاظ على الخصوصية، كاستخدام إعدادات الخصوصية، والكشف عن الذات، وطلبات الصداقة (Heravi, Mubarak, Choo,. 2018).

ب- الخصوصية وعرض الذات "نظرية جوفمان":

يمكن القول إن نظرية جوفمان من أكثر النظريات التي يمكن اختبارها فيما يتعلق بعرض الذات وارتباطه بقضية الخصوصية.

في البداية شبّه ويليام شكسبير الحياة بالمسرح قبل أربعمائة عام، واستلهم عالم الاجتماع الكندي إرفنج جوفمان (١٩٨٢-١٩٢٢) من كلماته، كونه أول أكاديمي يستخدم الاستعارة المسرحية لوصف حالة مسرحية وتحليلها، طريقة تمثيل الإنسان لذاته في التفاعلات الاجتماعية اليومية التي تحدث وجهًا لوجه.

وفي كتابه "عرض الذات في الحياة اليومية" الصادر عام ١٩٥٩، يرى الفرد وسلوكه في المواقف الاجتماعية بوصفه ممثلاً يؤدي دوره على المسرح أمام الجمهور، وفي اللحظة التي ينتهي فيها الأداء (التفاعل)، قد يعود خلف الكواليس حيث يتخلص من دوره، ويسترخي، وربما يستعد للأداء التالي.

يضيف جوفمان مشيرًا إلى أن "الفرد يقوم عمدًا بنقل معلومات مضللة عن طريق هذين النوعين من الاتصالات، الأول ينطوي على الخداع، والثاني التظاهر"؛ حيث تُؤدَى العروض التي يقدمها أفراد محددون (ممثلون) بشكل ثابت على خشبة مسرح، وتشتمل على منطقتين رئيستين – المقدمة (المسرح الأمامي) والخلفية (خلف الكواليس). المنطقة الأمامية هي المكان الذي يتم فيه الأداء نفسه، هنا يلعب الفرد دورًا معينًا (يحدده المظهر والمسرح وطريقة الأداء) للجمهور، ويسعى جاهدًا لإثارة انطباع معين. أما المنطقة الخلفية، فهي المساحة التي قد يتصرف فيها الفرد بشكل طبيعي، حيث يتحول عادة إلى سلوك وكلام غير رسمي، وأحيانًا مع أدائه الذي قُدِمَ بعناية قبل لحظات فقط؛ لذلك من المهم الوصول إلى المنطقة الخلفية ليقيد ولعدم رؤية السلوك وراء الكواليس من قبل أي شخص آخر باستثناء أعضاء الفريق المشاركين في الأداء(Merunkova, Šlerka, 2019 :245-250).

ويمكن القول إن تلك المناطق التي أشار إليها جوفمان في التفاعلات في العالم الواقعيٍ، متجسدة في بيئة الإنترنت أيضًا، تحديدًا الفيسبوك، من خلال واجهة المُستخدِم التي عادةً ما تكون الملف الشخصي للمستخدِم. وتتكون الواجهة الشخصية من صورة الملف الشخصي وطريقة تواصل المستخدِم والمحتوى الذي يشاركه.

يُعد العرض الذاتي العام ومستوى معين من الكشف عن الذات ضروريين لإنشاء هُوية عبر الإنترنت، وتعتمد درجة الكشف عن الذات والمحتوى الذي يشاركه المستخدمون على أهدافهم ودوافعهم وجمهورهم، وكذلك على مخاوفهم المتعلقة بالخصوصية والقيمة المتصورة للمعلومات الشخصية وقيمة الخدمة التي يتلقونها في المقابل.

يحاول الفرد المُشارِك تحقيق توقعات الجمهور والأعراف الاجتماعية للحصول على ردود فعل إيجابية، وتقديم نفسه "المثالي"، ولذلك فإنه يبالغ في جوانب معينة من شخصيته، في حين يكتم الجوانب السلبية أو يخفيها تمامًا.

بهذه الطريقة يقدم المشارك نفسه في دور معين ويتحكم في الانطباع الذي يتركه، وعلى هذا يؤثر أيضًا على الرأي الذي يتشكل في أذهان الجمهور. يسمي جوفمان هذه الاستراتيجية بإدارة الانطباعات (Ibid , 246-250) .

ومن ناحية أخرى، وفقًا لجوفمان، يحتاج كل منا إلى خلف الكواليس حيث "يمكننا الاسترخاء، ويمكننا أن نتخلى عن المقدمة... ونخرج عن شخصيتنا"؛ أي أننا بحاجة إلى مكان لتحرير أنفسنا من "واجهة الأداء"، التي يمكن أن يفرضها الوجود أمام الآخرين، لكن حماية المرء خلف الكواليس من الغرباء أصبحت أكثر صعوبة. لقد أتاحت التطورات في تكنولوجيا المعلومات إمكانية الوصول إلى جميع أنواع مجالات "خلف الكواليس"، بما في ذلك أنشطتنا الاجتماعية مع العائلة والأصدقاء، وخياراتنا والتزاماتنا المالية، وتفضيلاتنا الشرائية، من بين أكوام من الآخرين. مع كل المعلومات التي تدور حولنا، قد يتعين علينا أن نبتكر أساليبنا لحماية الخصوصية. وبدلًا من الاستمتاع بجميع البيانات التي يمكننا العثور عليها، ربما يمكننا أحيانًا إبعاد أعيننا عن المعلومات التي لا تخصنا، أو ما أطلق عليه جوفمان "عدم الانتباه اللبق"(De Armond, Elizabeth,2018:283).

ج- أثر الخصوصية على العلاقات الاجتماعية

لقد احتل دور الخصوصية في العلاقات الاجتماعية مكانة ما في الأدبيات الفلسفية حول خصوصية المعلومات. وكتب ويستن- مستندًا على نظرية جوفمان- مشيرًا إلى أنه "في الحياة الواقعية، يكون كل التواصل بين الأشخاص الناضجين جزئيًا ومحدودًا، بناءً على العلاقة التكاملية بين التحفظ والتقدير"، وهكذا أشار إلى أهمية التحفظ والحذر. السيطرة على المعلومات كما هو موجود في جميع العلاقات الاجتماعية. الفكرة الأساسية هي أننا نميز علاقاتنا الاجتماعية المختلفة- الأم، الابنة، الصديق، الموظف، العميل- إلى حد ما على أساس ما يعرفه الشخص الآخر عنا في كل حالة، في الصداقات أو السياقات الحميمة، يعرف الآخرون أشياء أكثر ومختلفة عنا مقارنة

بالسياقات المهنية أو السياقات العامة غير الرسمية، مثل التسوق.

وقد أضاف راشيلز وفرايد، بأنه دون حماية خاصة في هذا المجال، لا توجد علاقات حميمة ممكنة، فضلًا على العلاقات الأخرى. تؤكد هذه الحجة أن حماية الخصوصية تسمح للأفراد سيطرة على المعلومات التي يكشفونها للآخرين ويخفونها عنهم. ونظرًا لأن العلاقات بين الأشخاص يمكن بناءً عليها أن تختلف المعلومات الشخصية التي يتشاركونها، فإن التحكم في المعلومات التي يكشفها الأفراد ويخفونها عن الآخرين يسمح لهم بتحديد عرضهم الذاتي بشكل مستقل، بالتالي السيطرة على طابع علاقاتهم الاجتماعية. ووفقًا لهذه النظرية، فإن الدور التأسيسي للخصوصية في العلاقات ذات قيمة للأفراد، مما يسفر عن الحق في الخصوصية (Roessler, Beate , Mokrosinska, Dorota,2013:772-775).

- القضايا المُستخلَصة من الإطار النظري للدراسة:

- استطاعت مواقع التواصل الاجتماعي- إحدى وسائل الإعلام الجديد- إشباع احتياجات رواده سواء في الوصول، أو تبادل المعلومات، أو التسلية، أو التعلم، والتواصل مع الآخرين، وهذا ما قد يظهره طبيعة استخدام هؤلاء الرواد لتلك المواقع، وكيف أصبحت جزءًا لا يتجزأ من روتينهم اليومي (وهذا ما تستهدف الدراسة معرفته من خلال التطرق إلى طبيعة هذا الاستخدام).
- يعكس موقف رواد مواقع التواصل الاجتماعي من إجراءات الخصوصية والكشف عن الذات مدى حرص هؤلاء الرواد على الحق في الخصوصية، النابع من حسابهم الشخصي للتكاليف والفوائد المرتبطة بمشاركة محتوى شخصي، (وهو ما تسعى الدراسة لتوضيحه من خلال محاولة التطرق إلى موقفهم من تلك الإجراءات).
- تُظهر آراء جوفمان في العرض الذاتي- التي يمكن تطبيقها على العالم الافتراضي- طبيعة المحتوى الذي يشاركه رواد مواقع التواصل الاجتماعي على المسرح الأمامي، وما قد يبقى خلف الكواليس، حفاظًا على الحق في

الخصوصية (وهو ما سوف تناقشه الدراسة حول طبيعة المحتوى الشخصي الذي قد يظهر على المسرح الأمامي– بتعبير جوفمان– ويُعد انتهاك إرادي للخصوصية).

ثامنًا: موقف أفراد العينة من الحق في الخصوصية عبر مواقع التواصل الاجتماعي: دراسة ميدانية

سوف ينقسم استعراض نتائج الدراسة ومناقشتها إلى أربعة أقسام أساسية– بناءً على أهداف الدراسة– القسم الأول، سيتم من خلاله الإشارة إلى خصائص العينة، من حيث النوع والعمر والحالة التعليمية والاجتماعية والمهنية. أما القسم الثاني، فسيتناول طبيعة استخدام أفراد العينة لمواقع التواصل الاجتماعي، فعلى الرغم من أن العينة عمدية– لرواد التواصل الاجتماع– فإن هذا القسم سيكشف مدى ارتباط أفراد العينة بالإنترنت عامة، ومواقع التواصل الاجتماعي، وهذا ما سينعكس بالطبع على موقفهم من قضية الخصوصية. ثم يأتي القسمان الثالث والرابع ليتطرقا إلى إشكالية الحق في الخصوصية ما بين إجراءات حماية هذا الحق وانتهاكه بشكل إرادي. وسينتهي هذا الجزء بعرض أهم استخلاصات الدراسة.

١– خصائص العينة

أ– **النوع:** أوضحت نشرة مؤشرات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات مارس ٢٠٢٤، أن استخدام الإنترنت في الأسرة المصرية طبقًا للنوع عمومًا، قد بلغت نسبة الذكور من مستخدمي الإنترنت ٧٩،٣%، في حين بلغت نسبة الإناث من مستخدمي الإنترنت ٦٥،٢% (وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ٢٠٢٤ :٥)، فبالنسبة لاستخدام مواقع التواصل الاجتماعي تختلف النسب وفقًا للنوع من موقع لآخر– بناءً على إحصائيات مواقع التواصل الاجتماعي لعام ٢٠٢٤ (إحصائيات وسائل التواصل الاجتماعي، ٢٠٢٤ https://tridenstechnology.com)– وبينت النتائج أن النسبة الأكبر من أفراد العينة من الإناث، حيث بلغت ٥٧،٥% من إجمالى أفراد العينة، وفي المقابل

جاءت نسبة الذكور ٤٢،٥% من إجمالي أفراد العينة (انظر الشكل ١).

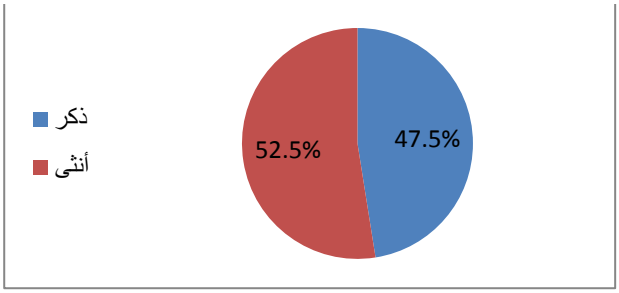

شكل رقم (١)

التوزيع النوعي لمفردات العينة

ب- العمر: تبين أن معظم أفراد العينة من الشباب في الفئة العمرية من ١٨ سنة حتى أقل من ٢٥ سنة، حيث بلغت نسبتها ٤٧،٥% من إجمالي أفراد العينة، وهي النسبة الأكثر استخدامًا لمواقع التواصل الاجتماعي- تحديدًا الفيسبوك، كما أشارت إحصائيات مواقع التواصل الاجتماعي لعام ٢٠٢٤، يليها المرحلة العمرية من ٢٥ إلى أقل من ٣٥ سنة بنسبة ١٧%، يليها مرحلة من ٤٥ إلى أقل من ٥٥ سنة بنسبة ١٢،٥% ، وجاءت المراحل العمرية الأخرى بنسب أقل (انظر الشكل ٢).

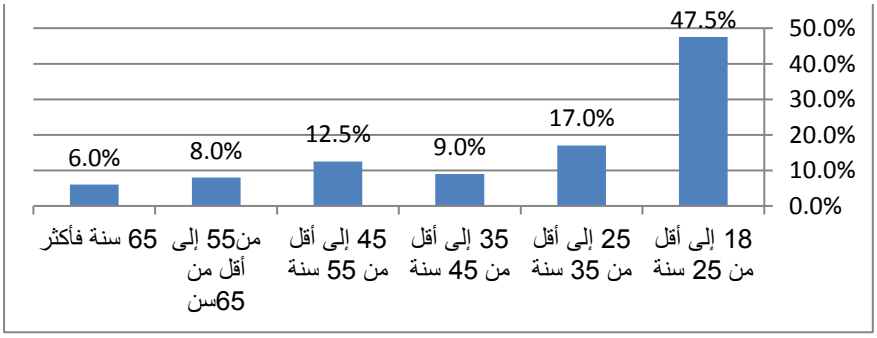

شكل رقم (٢)

التوزيع العمري لمفردات العينة

ج- **الحالة التعليمية:** أما بالنسبة لنتائج الدراسة المتعلقة بالحالة التعليمية لأفراد العينة، فقد جاءت انعكاسًا للفئة العمرية الأعلى نسبة من إجمالي أفراد

العينة؛ حيث جاءت النسبة الأكبر لأفراد العينة من الطلاب الجامعيين، وقد بلغت ٤١،٥% من إجمالي مفردات العينة، يليها فئة الحاصلين على مؤهل جامعي بنسبة ٣٩،٥%، ثم فئة الحاصلين على المؤهل فوق الجامعي بنسبة ١٠،٥% ثم المؤهلات الأخرى بنسب أقل (انظر شكل ٣).

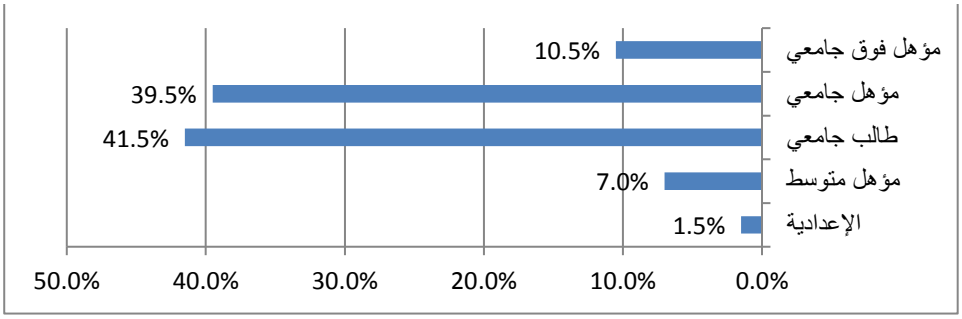

الشكل رقم (٣)

توزيع مفردات العينة وفقًا للحالة التعليمية

د- **الحالة المهنية:** وفيما يتعلق بالحالة المهنية، فعلى الرغم من أن النسبة الأكبر من طلاب الجامعة، فقد جاءت نسبة العاملين أكبر من غير العاملين، وقد بلغت نسبتهم ٥٨،٥%، حيث إن هناك بعض الطلاب الجامعيين يعملون بجانب دراستهم، في المقابل بلغت نسبة غير العاملين ٤١،٥٥ % من إجمالي أفراد العينة (انظر الشكل ٤).

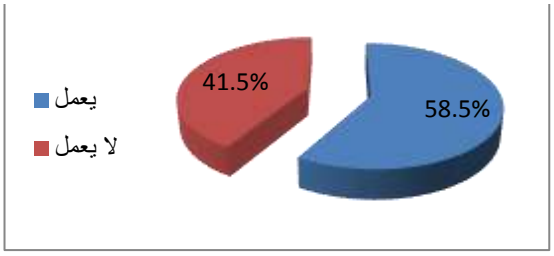

الشكل رقم (٤)

توزيع مفردات العينة وفقًا للحالة المهنية

هـ-**الحالة الاجتماعية:** وجاءت النتائج المتعلقة بالحالة الاجتماعية لأفراد العينة، انعكاسًا لخصائص العينة المتضمنة النسبة الأكبر من الفئة العمرية

الأقل سنًا من الفئات الأخرى (١٨ إلى أقل من ٢٥ سنة)، حيث تبين أن الأغلبية عزب بنسبة ٥٦%، يليهم المتزوجون بنسبة ٣٨،٥% من إجمالي أفراد العينة (انظر الشكل ٥).

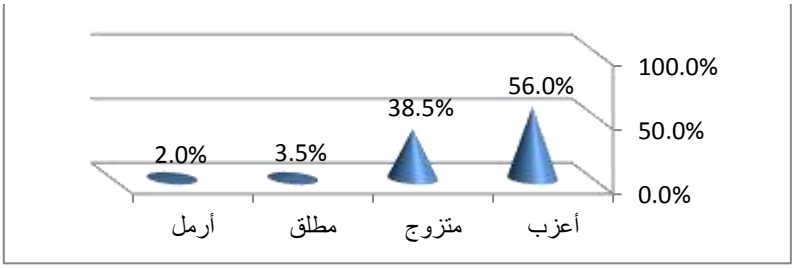

الشكل رقم (٥)

توزيع مفردات العينة وفقًا للحالة الاجتماعية

٢- طبيعة استخدام أفراد العينة لمواقع التواصل الاجتماعي:

أ- **بداية تصفح مواقع التواصل الاجتماعي:** أوضحت النتائج أن النسبة الأكبر من أفراد العينة تتصفح مواقع التواصل الاجتماعي منذ أكثر من ١٠ سنوات، وبلغت نسبتهم ٤٨،٥% من إجمالي أفراد العينة، يليها الفئة التي بدأت تصفح تلك المواقع من (٥-١٠ سنوات)، وبلغت نسبتهم ٣٧،٥%، وهو ما يعكس اعتياد معظم أفراد العينة على تصفح تلك المواقع منذ ما لا يقل عن ٥ سنوات؛ لذا من المفترض أن لديهم خبرة كافية في إجراءات حماية الخصوصية على هذه المواقع (انظر الشكل ٦).

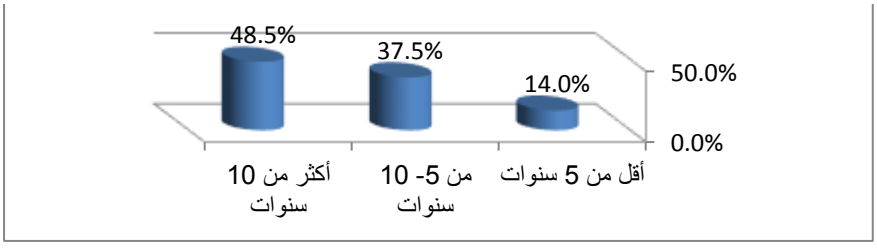

الشكل رقم (٦)

توزيع أفراد العينة وفقًا لبداية تصفح مواقع التواصل الاجتماعي

ب- عدد ساعات تصفح مواقع التواصل الاجتماعي يوميًا: أوضحت إحصائيات وسائل التواصل الاجتماعي لعام ٢٠٢٤ أن متوسط الوقت اليومي المستغرق على تصفح وسائل التواصل الاجتماعي في مصر يبلغ ساعتان وأربعون دقيقة.

قد جاءت نتائج الدراسة متسقة مع ما أوضحه التقرير الإحصائي السابق، حيث جاءت الفئة التي تستغرق في تصفح تلك المواقع (أقل من ٣ ساعات) في المرتبة الأولى بنسبة ٤١،٥% من إجمالي أفراد العينة، يليها الفئة التي تستغرق (من ٣- ٦ ساعات) في تصفحه وبلغت ٣٧،٥%، ثم الفئة التي تستغرق في تصفحه (من ٦-٩ ساعات) بنسبة ١٢،٥% (انظر الشكل ٧).

وسبق أن أوضحت دراسة "اختراق الخصوصية بأسماء مستعارة عبر مواقع التواصل الاجتماعي" أن في المجتمع الجزائري، تعدى استخدام أفراد العينة- الذين تعرضوا لاختراق حساباتهم- لمواقع التواصل الاجتماعي ٣ ساعات، وهذا ما استنتجته حول أن التعرض المفرط المستمر لتلك المواقع يزيد من فرص الاختراق والتعدي على الخصوصية (نصيرة، نعيمة، مرجع سابق). وهذا يعكس أن هناك احتمالاً واردًا أن تزيد فرص تعرض بعض أفراد عينة الدراسة الراهنة للاختراق طالما أن تصفحهم لتلك المواقع يفوق ٣ ساعات.

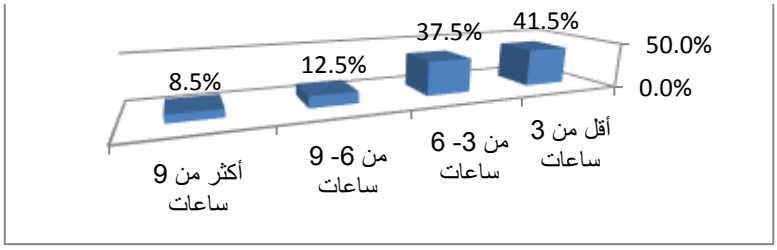

الشكل رقم (٧)

توزيع أفراد العينة وفقًا للمدة المستغرقة يوميًا في تصفح مواقع التواصل الاجتماعي

ج- **الأوقات المفضلة لتصفح مواقع التواصل الاجتماعي:** ارتبط الكشف عن عدد ساعات تصفح مواقع التواصل الاجتماعي، بمحاولة معرفة أوقات

تصفحها، وقد أوضحت نتائج الدراسة أن النسبة الأكبر من إجمالي أفراد العينة- التي بلغت ٤٣%- يتصفحون مواقع التواصل الاجتماعي في كل الأوقات، (وهذا يعني أن بعض أفراد العينة تتصفح تلك المواقع في أوقات العمل). ثم التصفح ليلاً بنسبة ٢٩%، ثم مساءً بنسبة ٢٦،٥%، (انظر الشكل ٨). وهذه النتيجة تدل على أن تصفح مواقع التواصل الاجتماعي بات جزءًا لا يتجزأ من الروتين اليومية لأفراد العينة.

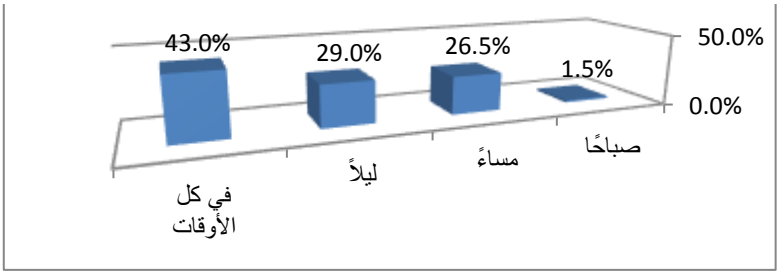

الشكل رقم (٨)

توزيع أفراد العينة وفقًا للأوقات المفضلة لتصفح مواقع التواصل الاجتماعي

د- مواقع التواصل الاجتماعي الأكثر تصفحًا: كشفت إحصائيات وسائل التواصل الاجتماعي لعام ٢٠٢٤، أن مواقع التواصل الاجتماعي الأكثر تصفحًا أو شعبية على مستوى العالم، هي بالترتيب (فيسبوك- يوتيوب- واتساب- إنستجرام- تيك توك)، ولم تختلف النتائج التي كشفت عنها هذه الدراسة عن هذه الإحصائيات كثيرًا، حيث احتل أيضًا موقع الفيسبوك مركز الصدارة بنسبة ٥٦%، وجاء الواتساب في المرتبة الثانية بنسبة ٤٩،٥%، في حين احتل اليوتيوب المرتبة الثالثة بنسبة ٢٧،٥%، وبترتيب الإحصائيات نفسه جاء الإنستجرام بنسبة ٢٤%، ثم التيك توك بنسبة ٢٠%، وأشير من خلال أخرى إلى التليجرام بنسبة ٢،٥% (انظر الشكل ٩).

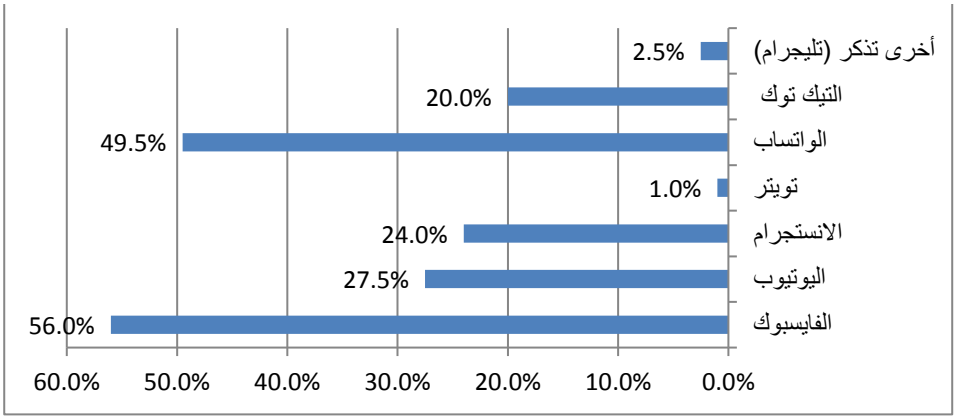

الشكل رقم (٩)

توزيع أفراد العينة وفقًا للمواقع الأكثر تصفحًا

هـ- أغراض تصفح مواقع التواصل الاجتماعي: أجري مسح عام ٢٠٢٣ حول أسباب استخدام تلك المواقع على المستوى العالمي، وجاءت النتيجة على النحو التالي (البقاء على تواصل مع الأصدقاء والعائلة بنسبة ٤٩،٥%، ثم ملء أوقات الفراغ بنسبة ٣٨،٥%، يليه قراءة القصص الإخبارية بنسبة ٣٤،٢%) (إحصائيات وسائل التواصل الاجتماعي، مرجع سابق).

وقد أوضحت نتائج الدراسة أن الأغراض التي احتلت المراتب الثلاث الأولى لم تختلف عن الأغراض التي رصدها المسح السابق- مع اختلاف ترتيب الغرضين الأول والثاني- فقد جاء غرض التسلية والترفيه في المرتبة الأولى بنسبة ٥٥%، يليه التواصل مع الأصدقاء بنسبة ٥١،٥%، ثم معرفة الأخبار في المرتبة الثالثة بنسبة ٤١،٥%. ونظرًا لأن الغالبية العظمى من أفراد العينة مؤهلات جامعية وفوق جامعية، جاء غرض الدراسة والبحث في المرتبة الرابعة بنسبة ٣٧،٥%، ثم جاءت الأغراض الأخرى بنسب أقل (انظر الشكل ١٠).

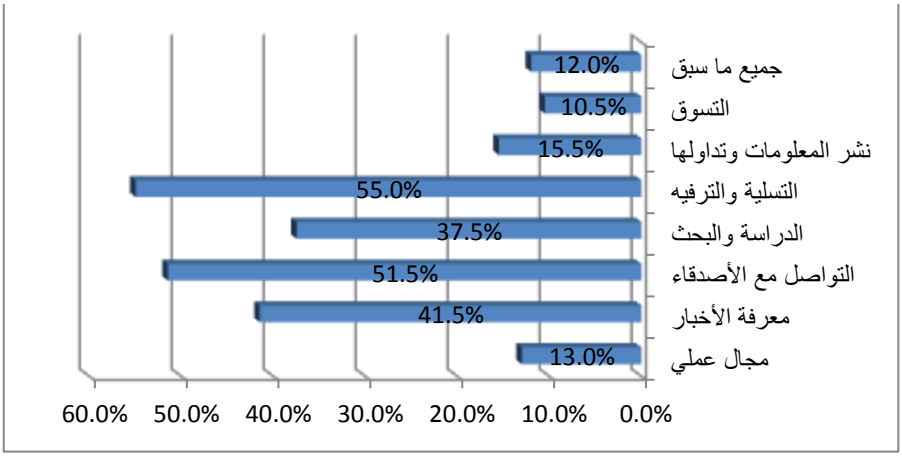

الشكل رقم (١٠)

توزيع أفراد العينة وفقًا لأغراض تصفح مواقع التواصل الاجتماعي

يمكن القول إن طبيعة استخدام مواقع التواصل الاجتماعي لبعض أفراد المجتمع المصري (من أفراد العينة)، لم تختلف كثيرًا عن طبيعة استخدامه على المستوى العالمي– بناءً على ما ذُكر من إحصائيات استخدامات تلك المواقع– وهو ما يعني أنها أذابت الفوارق وخصوصية كل مجتمع، وباتت تلك المواقع من الروتين اليومي لأفرادها، ومصدر أساسي للترفيه، والتواصل مع الآخرين، وهو ما قد أسهم في زيادة مخاوف الخصوصية، وتفاقم التهديدات التي تواجهها بوصفها حقًا فرديًا ومجتمعيًا، ويمكن التحقق من ذلك الأمر من خلال مناقشة نتائج الدراسة المتعلقة بإجراءات الخصوصية.

٣– موقف أفراد العينة من إجراءات حماية الخصوصية عبر مواقع التواصل الاجتماعي:

هناك عدة مؤشرات يمكن الاستناد إليها للكشف عن مدى حرص أفراد العينة على الحق في الخصوصية، واتباع الإجراءات التي تكفل حماية هذا الحق، والتي تتمثل فيما يلي:

أ– **الحرص على قراءة شروط سياسية الخصوصية:** أوضحت النتائج أن النسبة الأكبر من أفراد العينة كانوا حريصين على قراءة شروط سياسية

الخصوصية بنسبة ٥٧% من إجمالي أفراد العينة، في مقابل ٤٣% لم يحرصوا على قراءتها (انظر الشكل ١١). وهذه النتيجة مختلفة عن نتيجة دراسة "تصورات الأمان والخصوصية بين مستخدمات وسائل التواصل الاجتماعي عبر الإنترنت: دراسة حالة بنجلاديش"، التي أوضحت أن النسبة نفسها تقريبًا– ٥٧،٦%– لا يقرأن بنود خدمة وسياسة الخصوصية (Sultana,Crowdhury: op cit). وكذلك دراسة "مسح لإعدادات الخصوصية والإفصاح عن المعلومات لمستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي"، التي أشارت نتائجها إلى أن معظم مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي يتخذون قراراتهم الخاصة بشأن ما يرغبون في الكشف عنه، وغالبًا ما لا تكون هذه القرارات مستنيرة تمامًا، من خلال قراءة اتفاقيات المستخدم (Aljohani , Nisbet, Blincoe, op cit). وهو ما يعني زيادة الوعي بأهمية حماية خصوصيتهم في الحقبة الحالية، وتحديدًا في المجتمع المصري فيما يتعلق بإجرائها الأول.

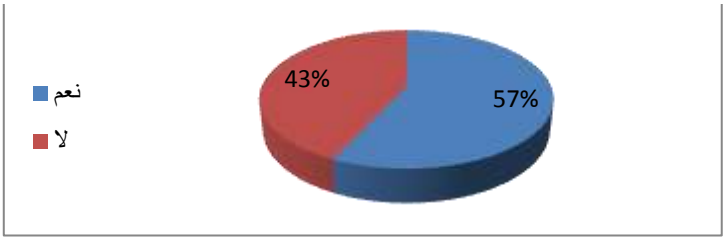

الشكل رقم (١١)

توزيع أفراد العينة وفقًا للحرص على قراءة شروط الخصوصية

ب– تدوين البيانات الخاصة على حسابات مواقع التواصل الاجتماعي:

تحتوي مواقع الشبكات الاجتماعية على سلسلة من الأسئلة، يُنْشَأ الملف الشخصي باستخدام الإجابات عن الأسئلة، التي تتضمن أوصافًا مثل: "العمر، والموقع، والاهتمامات، وقسم نبذة عني"، وتشجع معظم المواقع أيضًا المستخدمين على تحميل صورة الملف الشخصي.

وتسمح بعض المواقع للمستخدمين بتحسين ملفاتهم الشخصية عن طريق إضافة محتوى الوسائط المتعددة، أو تعديل مظهر ملفهم الشخصي، ويسمح

البعض الآخر مثل الفيسبوك للمستخدمين بإضافة وحدات تطبيقات تعمل على تحسين ملفهم الشخصي. وتعد الاختلافات الهيكلية حول الرؤية والوصول إحدى الطرائق الرئيسة، التي تميز خدمات الشبكات الاجتماعية نفسها عن بعضها بعضًا.

يُعد الانضمام إلى موقع الشبكة الاجتماعية بطلب من المستخدمين تحديد الآخرين في النظام الذين تربطهم بهم علاقة، وتختلف تسمية هذه العلاقات اعتمادًا على الموقع تشمل المصطلحات الشائعة "الأصدقاء"، و"جهات الاتصال"، و"المعجبون". وتتطلب معظم مواقع التواصل الاجتماعي تأكيدًا ثنائي الاتجاه للصداقة، ولكن بعضهم لا يتطلب ذلك.

وإلى جانب الملفات الشخصية، والأصدقاء، والتعليقات، والرسائل الخاصة، تختلف شبكات التواصل الاجتماعي في ميزاتها وقاعدة مستخدميها؛ فيتمتع بعضها بإمكانيات مشاركة الصور أو مقاطع الفيديو، والبعض الآخر لديه تقنية التدوين والمراسلة الفورية المدمجة (Boyd, Ellison, op cit, 213-214).

كشفت النتائج أن النسبة الأكبر من أفراد العينة لم يدونوا بياناتهم الخاصة على حساباتهم على مواقع التواصل الاجتماعي، وبلغت نسبتهم ٥٤% من إجمالي أفراد العينة، في مقابل ٤٦% دونوا بياناتهم الخاصة على تلك الحسابات (انظر الشكل ١٢).

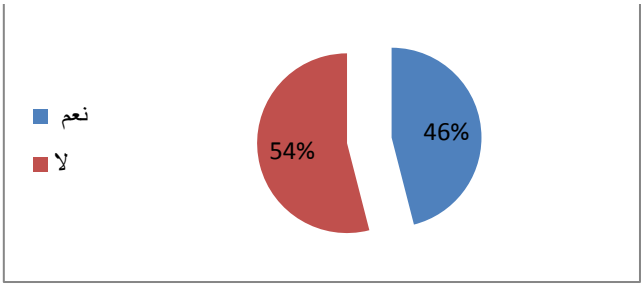

الشكل رقم (١٢)

توزيع أفراد العينة وفقًا لتدوين البيانات الخاصة على حسابات مواقع التواصل الاجتماعي

– يمكن التعرف على أثر متغير النوع على بعض إجراءات حماية الخصوصية، ومنها عدم تدوين البيانات الخاصة على حسابات مواقع التواصل الاجتماعي، وقد تبين أن الإناث أكثر حرصًا على تدوين البيانات الخاصة على حسابات تلك المواقع، حيث إن أغلبيتهن ٦١%، لا يدون بياناتهن الخاصة، في حين أن أغلبية الذكور ٥٣،٧% يدونون بياناتهم الخاصة على تلك الحسابات (انظر الشكل ١٣).

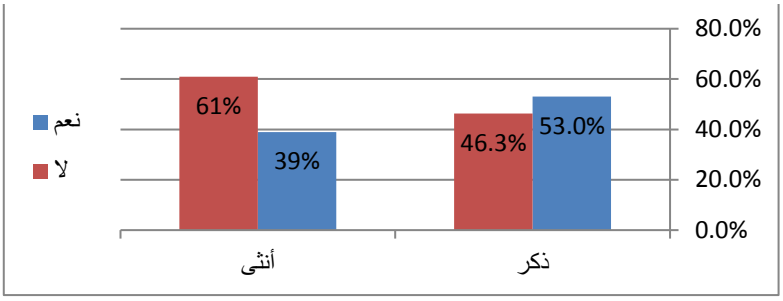

الشكل رقم (١٣)

توزيع أفراد العينة وفقًا للنوع وتدوين البيانات الخاصة على حسابات مواقع التواصل الاجتماعي

تتفق النتيجة السابقة مع ما توصلت إليه دراسة "تصورات الأمان والخصوصية بين مستخدمات وسائل التواصل الاجتماعي عبر الإنترنت: دراسة حالة بنجلاديش"، حول أن الإناث قلقات بشأن أمنهن وخصوصيتهن على الفيسبوك (Sultana, Crowdhury: op cit).

يمكن الكشف عن أسباب تدوين أو عدم تدوين البيانات الخاصة على حسابات مواقع التواصل الاجتماعي على النحو التالي.

ففيما يتعلق بأسباب عدم تدوينها– كما أوضح ٥٤% من أفراد العينة– كشفت النتائج أن السبب الأول وذلك بنسبة ٤٧،٢%، عدم قبول أفراد غرباء في طلبات الصداقة، وهذا ما اتفق مع دراسة "المعلومات الشخصية إعدادات الخصوصية لشبكات التواصل الاجتماعي عبر الإنترنت"، التي أوضحت نتائجها أن أفراد العينة كانوا حذرين بشأن قبول طلبات الصداقة من الغرباء

.(Aldhafferi, Waston and Sajeev, op cit)

كما كشفت دراسة "مسح لإعدادات الخصوصية والإفصاح عن المعلومات لمستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي"، أنه لا يوجد فرق بين الذكور والإناث في قبول طلبات الصداقة. (Aljohani , Nisbet, Blincoe, op cit).

أما السبب الثاني لعدم تدوين البيانات الخاصة، فهو عدم الثقة في سياسة حماية الخصوصية على مواقع التواصل الاجتماعي، وجاء بنسبة ٣٦،١%. والسبب الثالث، عدم معرفة إجراءات حماية الخصوصية، بنسبة ١٦،٧%. ومن خلال أخرى تذكر، أشارت مفردتان إلى سببين، هما (من أجل الشعور بالأمان– لا أهتم بنشر معلومات) (انظر الشكل ١٤).

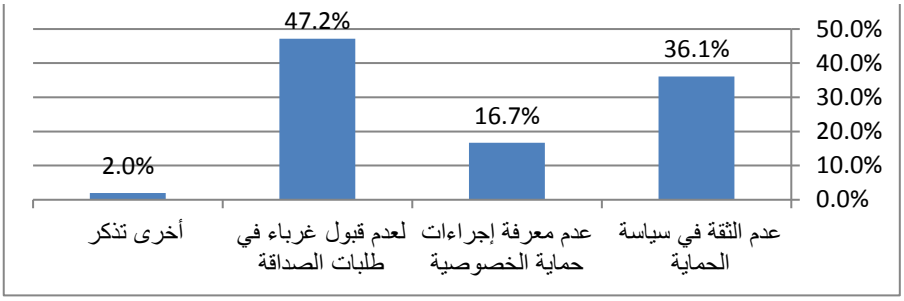

الشكل رقم (١٤)

توزيع أفراد العينة وفقًا لأسباب عدم تدوين البيانات الخاصة على حسابات مواقع التواصل الاجتماعي

أما بالنسبة لأسباب تدوين بعض أفراد العينة– وبلغت نسبتهم ٤٦%– بياناتهم الخاصة على حساباتهم على مواقع التواصل الاجتماعي، فقد أوضحت النتائج أن السبب الأول لم يكن نابعًا من الثقة في حماية الخصوصية على هذه المواقع، ولكن تمثل في "ضرورة ذكر بعض البيانات لتفعيل الصفحة"، وبلغت نسبته ٦٢%. وقد فسرت نتائج دراسة "ضوابط حماية الحق في الخصوصية عبر مواقع التواصل الاجتماعي: دراسة تحليلية"، اشتراط تفعيل الحساب على تلك المواقع بذكر البيانات الشخصية، وكأن المستخدم يدفع ببياناته الشخصية مقابل الخدمة التي يحصل عليها، ثم إن إعدادات الخصوصية التي توفرها تلك

المواقع لا تحمي المستخدم إلا من بقية الأعضاء في الموقع، ولا تمنع بياناته عن مالكي الخدمة، مما يؤكد انعدام الخصوصية المعلوماتية على مواقع التواصل الاجتماعي، وعلى أن العبء يقع على المستخدم في حماية خصوصية معلوماته (كدواني، مرجع سابق).

وجاء السبب الثاني لتدوين البيانات الشخصية العثور على أصدقاء بسهولة بنسبة ٣٢،٦%، وكان قد ذكر أغلبية أفراد العينة أن الغرض من استخدام تلك المواقع التواصل مع الأصدقاء، ثم جاء السببان الأخيران سواء الثقة في سياسية حماية الخصوصية على تلك المواقع، أو معرفة إجراءات حماية الخصوصية بنسب أقل بكثير، وهذا ما يؤكد ما أوضحه أغلبية أفراد العينة سابقًا حول عدم الثقة في سياسة حماية الخصوصية على تلك المواقع (انظر الشكل ١٥).

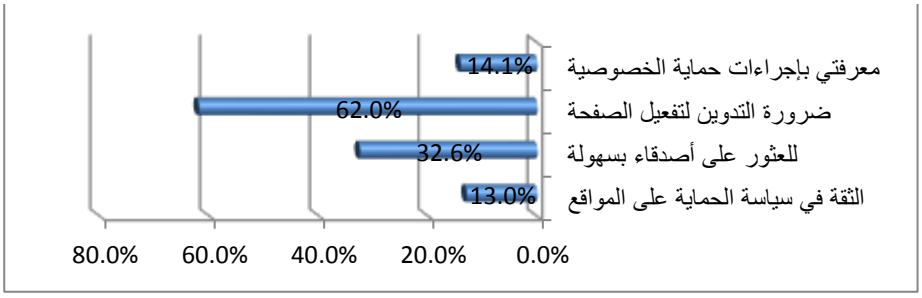

الشكل رقم (١٥)

توزيع أفراد العينة وفقًا لأسباب تدوين البيانات الخاصة على حسابات مواقع التواصل الاجتماعي

ج- الحرص على تغيير كلمة المرور الخاصة بالحسابات باستمرار: على الرغم من ما أوضحته النتائج السابقة لهذه الدراسة حول عدم ثقة أغلبية أفراد العينة في سياسة الخصوصية لمواقع التواصل الاجتماعي، فإن الأغلبية- وبلغت نسبتهم ٦٤% من إجمالي أفراد العينة- لم يكن لديهم حرص على تغيير كلمة المرور الخاصة بالحسابات باستمرار، في المقابل نجد أن ٣٦% من إجمالي أفراد العينة هم من يقومون بهذا الإجراء (انظر الشكل ١٦).

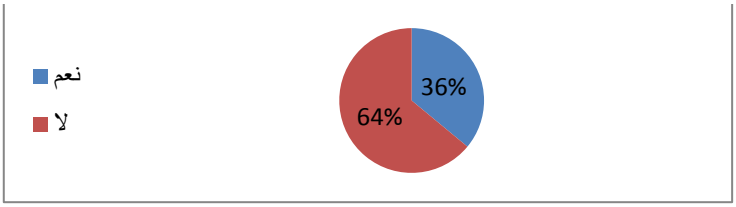

الشكل رقم (١٦)

توزيع أفراد العينة وفقًا للحرص على تغيير كلمة المرور الخاصة بالحسابات باستمرار

د- استخدام أسماء مستعارة عبر مواقع التواصل الاجتماعي: أوضحت النتائج أن أغلبية أفراد العينة لا يستخدمون أسماءً مستعارة عبر مواقع التواصل الاجتماعي بنسبة ٨٧%، في المقابل ١٣% فقط يستخدمونها (انظر الشكل ١٧). وهذه النتيجة مترتبة على استجابتين؛ الاستجابة الأولى المتعلقة بالغرض من تصفح مواقع التواصل الاجتماعي، وأوضحت النتائج أن لغرض الأساسي التواصل مع الأصدقاء، بنسبة ٥١،٥%؛ أي أن الأغلبية ليس لديهم مبرر لاستخدام أسماء مستعارة قد تعرقل تحقيق هذا الغرض. أما الاستجابة الثانية، فهي متعلقة بالتعرض لاختراق الحسابات عبر تلك المواقع، حيث أكدت الدراسات السابقة أن استخدام الأسماء المستعارة مرتبط بالتعرض للاختراق، تلك العلاقة ستكشف عنها الدراسة الراهنة لاحقًا، ومن ناحية أخرى، يرتبط أيضًا باحتمالية الإقدام على اختراق حسابات الآخرين عبر تلك المواقع، وربما التصريح باستخدام أسماء مستعارة قد يُشكك في مستخدميها.

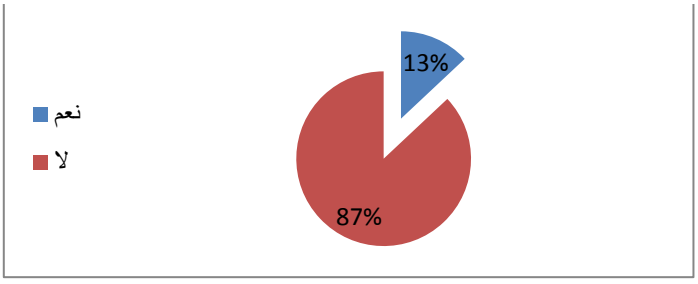

الشكل رقم (١٧)

توزيع أفراد العينة وفقًا لاستخدام أسماء مستعارة عبر مواقع التواصل الاجتماعي

هـ- استخدام الصورة الشخصية الحقيقية واجهة للحسابات على مواقع التواصل الاجتماعي: جاءت استجابات أفراد العينة حول إذا ما كانوا قد استخدموا الصورة الشخصية الحقيقية واجهة لحساباتهم على مواقع التواصل الاجتماعي أم لا، متقاربة إلى حد بعيد، ولكن أيضًا تبين حذر أفراد العينة من سياسة حماية الخصوصية على تلك المواقع ؛ حيث إن من لا يستخدمونها بلغت نسبتهم ٥١% من إجمالي أفراد العينة، في مقابل ٤٩% يستخدمونها (انظر الشكل ١٨).

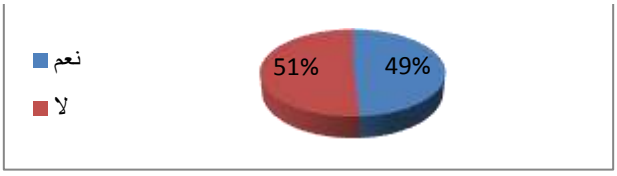

الشكل رقم (١٨)

توزيع أفراد العينة وفقًا لاستخدام الصورة الشخصية واجهة للحسابات على مواقع التواصل الاجتماعي

١- موقف أفراد العينة من الانتهاك الإرادي للخصوصية:

أ- مشاركة محتوى شخصي (صور أو فيديوهات) عبر مواقع التواصل الاجتماعي: بينت النتائج أن النسبة الأكبر من أفراد العينة، وبلغت ٥٢% من إجمالي أفراد العينة، لا تشارك محتوى شخصيًا عبر مواقع التواصل الاجتماعي، في المقابل ٤٨% يشاركون هذا المحتوى (انظر الشكل ١٩).

ولعل هذه النتيجة- من منطلق أن أغلبية أفراد العينة من الشباب- تتفق مع ما أشارت إليه دراسة "مسح لإعدادات الخصوصية والإفصاح عن المعلومات لمستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي"، حول أن الشباب لا يهتمون بنشر محتوى شخصي (صور أو فيديوهات مع الأصدقاء والعائلة) (Aljohani , Nisbet, Blincoe, op cit).

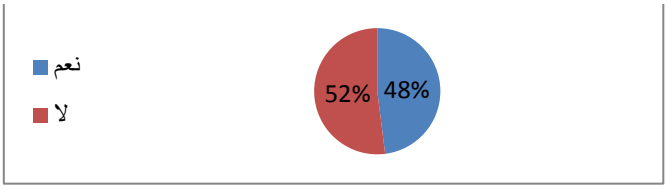

الشكل رقم (١٩)

توزيع أفراد العينة وفقًا لمشاركة محتوى شخصي عبر مواقع التواصل الاجتماعي

– وفيما يتعلق بتأثير متغير النوع على مشاركة أفراد العينة منشوراتهم الشخصية على مواقع التواصل الاجتماعي، فقد تبين أن نسبة الإناث اللاتي يشاركن محتوى شخصيًا عبر مواقع التواصل الاجتماعي– بلغت نسبتهن ٤٨% من إجمالي أفراد العينة– أعلى من نسبة المشاركين لذلك المحتوى من الذكور، الذين بلغت نسبتهم ٣٩% (انظر الشكل ٢٠).

وقد اتفقت النتيجة السابقة مع ما أشارت إليه نتائج دراسة "مسح لإعدادات الخصوصية والإفصاح عن المعلومات لمستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي"، حول أن الإناث أكثر عرضة لنشر صور الأصدقاء وأفراد الأسرة. ويمكن تفسير ذلك بأن الإناث– كما أوضحت نتائج الدراسة الراهنة– كانت أكثر حرصًا على عدم تدوين البيانات الخاصة الحقيقية على حساباتهم، من هنا كانت مشاركتهن لهذا المحتوى للأصدقاء، كما أوضحت الدراسة السابقة أن الأشخاص على استعداد لاستخدام الأسماء الحقيقية، والكشف عن السمات الشخصية مثل تواريخ الميلاد ومواقع مسقط رأسهم، وغالبًا ما ينشرون صورًا شخصية يمكن أن تحدد هويتهم وأفراد العائلة والأصدقاء، يتم إبطال استخدام إعدادات الخصوصية حيث لا يتمكن سوى الأصدقاء من عرض المنشورات أو مقاطع فيديو أو الصور (Aljohani , Nisbet, Blincoe, op cit) .

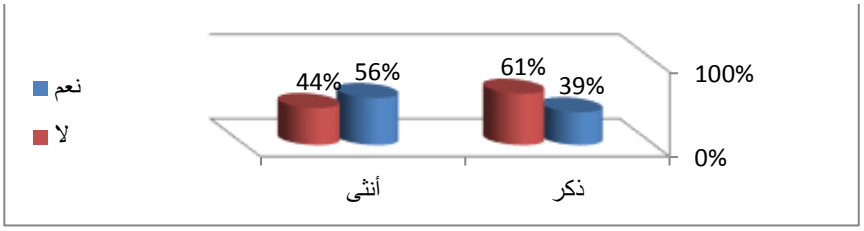

الشكل رقم (٢٠)

توزيع أفراد العينة وفقًا للنوع ومشاركة منشورات شخصية للعامة عبر مواقع التواصل الاجتماعي

ب- طبيعة المحتوى الشخصي المُشارَك عبر مواقع التواصل الاجتماعي:

أوضحت النتائج أن المناسبات الاجتماعية العائلية من أكثر المنشورات الشخصية التي يشاركها أفراد العينة– ممن ينشرون ذلك المحتوى عبر مواقع التواصل الاجتماعي، وجاءت بنسبة ٣٩،٥%، يليها روتين الحياة اليومية بنسبة ١٧،٧%، ثم العلاقة بالأصدقاء في المرتبة الثالثة بنسبة ١٢،٥%. وأخيرًا تفاصيل العمل بنسبة ١٠،٤% (انظرالشكل ٢٠). وهذا يعني أن نشر محتوى شخصي عبر هذه المواقع، يكون في الغالب هذا المحتوى على درجة كبيرة من الخصوصية، وخاص بالعائلة والأصدقاء والروتين اليومي.

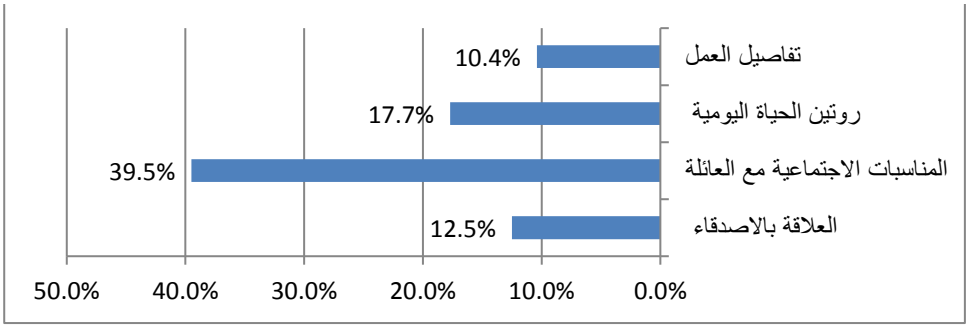

الشكل رقم (٢٠)

توزيع أفراد العينة وفقًا لطبيعة المحتوى الشخصي المنشور على مواقع التواصل الاجتماعي

٥- التعرض لاختراق حسابات مواقع التواصل الاجتماعي:

أ- مدى تعرض أفراد العينة لاختراق حساباتهم عبر مواقع التواصل الاجتماعي: أوضحت النتائج أن أغلبية أفراد العينة لم يتعرضوا لاختراق حساباتهم عبر مواقع التواصل الاجتماعي، وبلغت نسبتهم ٦٨% من إجمالي أفراد العينة، في المقابل ٣٢% تعرضوا للاختراق (انظر الشكل رقم ٢٢).

وقد سبق أن كشفت نتائج دراسة "اختراق الخصوصية بأسماء مستعارة عبر مواقع التواصل الاجتماعي" أن معظم أفراد العينة قد تعرضت لاختراق حساباتهم الشخصية، وانتحال شخصيتهم عبر مواقع التواصل الاجتماعي، أي أن هناك علاقة ارتباطية ما بين ظاهرة اختراق الخصوصية وبين الأسماء المستعارة عبر مواقع التواصل الاجتماعي، فهناك من يستخدم أسماء مستعارة لحماية نفسه وبياناته من الاختراق، وهناك من يلجأ إلى إنشاء حسابات وهمية وهويات افتراضية لممارسة تعدياته غير القانونية والهروب من كل المسؤوليات القانونية، التي تنامت وتطورت في ظل انعدام ثقة الأفراد في آليات حماية الخصوصية التي يوفرها الموقع الاجتماعي نفسه من جانب الأفراد المستخدمين (نصيرة ، نعيمة، مرجع سابق).

وقد اتفقت نتائج هذه الدراسة مع ما أشارت إليه الدراسة السابقة، حيث سبق الإشارة إلى أن غالبية أفراد العينة لم يستخدموا أسماء مستعارة، وهو ما يدل على أن معظمهم لم يتعرض للاختراق كما أوضح الشكل رقم(٢٣).

وبناءً على النتائج السابقة للدراسة الراهنة، يمكن القول إن عدم استخدام أغلبية أفراد عينة هذه الدراسة للأسماء المستعارة، لا يعكس ثقة هؤلاء الأفراد في حماية الخصوصية عبر مواقع التواصل الاجتماعي، في حين- وفقًا لنتائج الدراسة السابقة- إنه مرتبط بعدم تعرض النسبة الأكبر منهم لاختراق حساباتهم على تلك المواقع.

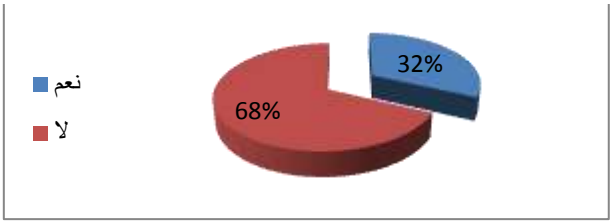

الشكل رقم (٢١)

توزيع أفراد العينة وفقًا للتعرض لاختراق حسابات مواقع التواصل الاجتماعي

– فيما يتعلق بعلاقة متغير النوع بالتعرض لاختراق الحساب، فقد بينت النتائج أن الإناث أكثر تعرضًا لاختراق حساباتهن أكثر من الذكور؛ حيث بلغت نسبة اللاتي تعرضن لاختراق حساباتهن ٣٩%– من إجمالي من تعرضوا لاختراق حساباتهم من أفراد العينة– في المقابل بلغت نسبة من تعرضوا لاختراق الحسابات ٢٤،٢% (انظر الشكل رقم ٢٢).

وقد سبق أن كشفت النتائج أن الإناث أكثر مشاركة للمنشورات الشخصية من الذكور، وهو ما يدل على العلاقة الارتباطية بين الكشف عن منشورات شخصية وزيادة احتمالية التعرض لاختراق الحسابات عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

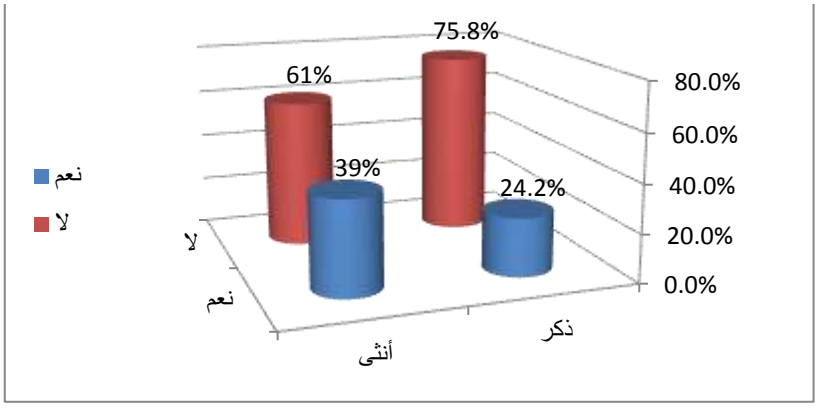

الشكل رقم (٢٢)

توزيع أفراد العينة وفقًا للنوع والتعرض لاختراق الحسابات عبر مواقع التواصل الاجتماعي

ب- صور الانتهاكات الناتجة عن اختراق الحسابات عبر مواقع التواصل الاجتماعي:

أوضحت النتائج أن أكثر صور الانتهاكات التي تعرض لها أفراد العينة الذين تعرضوا لاختراق حساباتهم عبر مواقع التواصل الاجتماعي، هو نشر منشورات على حساباتهم دون إذنهم، وبلغت نسبته ٥٩،٤%، ثم مشاركة صور شخصية لهم دون إذنهم، وذلك بنسبة ٣٣%، وبنسب أقل جاءت انتهاكات مثل التشهير عبر مواقع التواصل الاجتماعي، مشاركة صورة شخصية لهم مركبة على صور إباحية (انظر الشكل رقم ٢٣). وعلى الرغم من أن الصورتين الأخيرتين كانت نسبتهما قليلة، فإن عواقبهما كانت وخيمة كما أظهرت بعض قضايا الرأي العام، لإقدام ضحاياها على الانتحار.

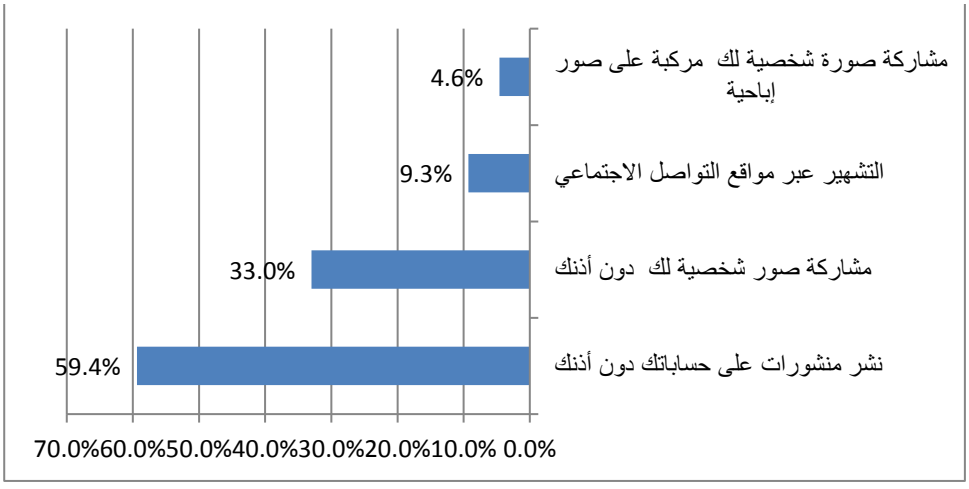

شكل رقم (٢٣)

توزيع أفراد العينة وفقًا لصور الانتهاكات الناتجة عن اختراق الحسابات عبر مواقع التواصل الاجتماعي

ج- رد الفعل تجاه التعرض لاختراق حسابات مواقع التواصل الاجتماعي:

كشفت النتائج أنه قد جاء في المرتبة الأولى حذف جميع الصور بنسبة ٣٩%، في حين جاء في المرتبة الثانية تبليغ مباحث الإنترنت ٣١،٢%، يليه عدم فعل

شيء بنسبة ١٨،٧% (انظر الشكل رقم ٢٦).

ما سبق يعني أن النسبة الأكبر من أفراد العينة التي تعرضت لهذا الاختراق، كانت ردود أفعالهم إيجابية سواء بحذف الصور (وهو ما يدل أيضًا أن هناك علاقة ارتباطية بين الإفراط في عرض الصور الشخصية، وعدم الحرص الكافِ على الخصوصية، وزيادة احتمال اختراق الحساب عبر تلك المواقع)، وكذلك اللجوء للقانون بتبليغ مباحث الإنترنت، الذي أصبح ضرورة حتمية للحد من الجرائم الإلكترونية الشائعة في ظل تراجع قيمة الخصوصية عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

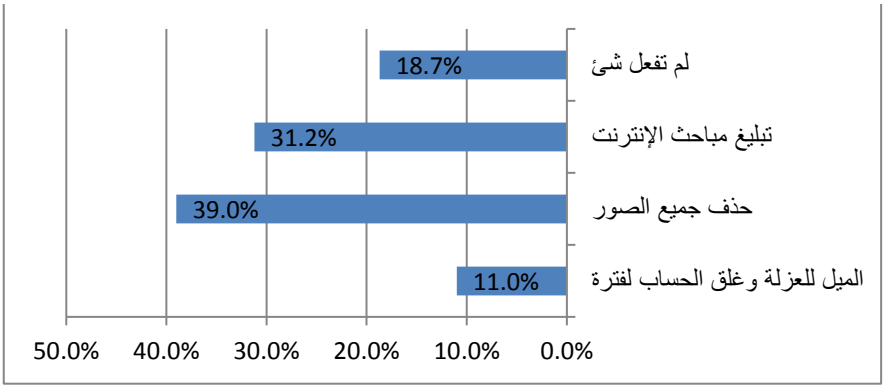

الشكل رقم (٢٢)

توزيع أفراد العينة وفقًا لرد الفعل تجاه التعرض لانتهاكات عبر مواقع التواصل الاجتماعي

٦- تقييم أفراد العينة لأهمية الحق في الخصوصية على مواقع التواصل الاجتماعي:

يمكن القول إن جميع أفراد العينة عبروا عن أهمية الخصوصية عبر مواقع التواصل الاجتماعي، وهو ما أكدته النتائج فيما يتعلق بموقفهم من الخصوصية، بل وقد عبر بعضهم عن عدم رضاهم عن انتهاكهم الإرادي لخصوصيتهم، حيث أشار أحد أفراد العينة قائلاً: "أحيانًا بحس بالتقصير، وإن فيه معلومات مينفعش أعرضها".

وقد أكد بعض أفراد العينة تلك الأهمية للخصوصية من خلال ما سبق

أن أوضحته العديد من الدراسات السابقة حول موقف الشريعة الإسلامية، والموقف القانوني من انتهاك الخصوصية، فقد أشار أحد أفراد العينة إلى أن الخصوصية جزء لا يتجزأ من التقاليد العربية قائلاً: "الخصوصية هي أهم شيء للشخص، فإذا قام الشخص بنشر حياته على صفحات التواصل الاجتماعي، فأين الخصوصية؟ فإننا شعب عربي وذو تقاليد، وعدم عرض أهل بيتي للناس لكي يستمتعوا بالمشاهدة فهذا غير مقبول".

علاوة على ذلك، تطرق بعض أفراد العينة إلى أهمية الخصوصية بناءً على عدم الثقة في إجراءات الحماية التي توفرها تلك المواقع– وقد سبق أن أوضحته النتائج– وقد عبر أحد أفراد العينة عن ذلك بقوله: "يوجد مواقع تحافظ على هذه الخصوصية، ومواقع لا تحافظ، ولكن في اعتقادي أن جميع المواقع ليس بها خصوصية، لأن القائم على إنشائها أشخاص مثلنا تتابع حياتنا، والدليل أنه إذا نشرنا شيئًا لا يعجبهم يُحذف، فلا خصوصية على مواقع التواصل الاجتماعي".

استخلاصات الدراسة:

- أكدت نتائج الدراسة أن مواقع التواصل الاجتماعي قد باتت جزءًا لا يتجزأ من الروتين اليومي لجميع أفراد العينة، فأغلبيتهم تعدى استخدامه لها العشر سنوات، لا سيما موقع الفيسبوك (الأكثر استخدامًا بين تلك المواقع)، وهذا الاستخدام (وفقًا لنظرية الاستخدامات والإشباعات) يشبع احتياجات رواده– من أفراد العينة، ليس فقط للتسلية والترفيه، ولكن للتواصل مع الآخرين، وباعتباره مصدرًا للأخبار بوصفه وسيلة إعلام جديدة ملائمة للعصر الرقمي الجديد، مما يدل على أهميتها، وبالتالي خطورة إساءة استخدام البيانات الشخصية عليها، وضرورة التحفظ على التعامل معها بثقة مطلقة.
- استنادًا على نظرية الاستخدامات والإشباعات، كشفت أغلب الدراسات

أن المخاوف المتعلقة بالخصوصية تعوق الكشف عن الذات، وهو ما اتفقت معه نتائج الدراسة الراهنة، فمن خلال مناقشة موقف أفراد العينة من إجراءات حماية الخصوصية عبر مواقع التواصل الاجتماعي، تبين أنه لم يكن هناك حرص تام من جانب النسبة الأكبر من أفراد العينة على حماية الخصوصية عبر تلك المواقع (كتدوين البيانات الحقيقية، وعدم استخدام صورة شخصية)، من منطلق عدم الثقة في تلك المواقع فيما يتعلق بهذا الأمر في المقام الأول، في حين أن هناك بعض الإجراءات الأخرى التي لم يهتم بها الأغلبية، كتغيير كلمة المرور باستمرار، وكذلك استخدام أسماء مستعارة.

- وفقًا لنظرية جوفمان، أوضحت نتائج الدراسة أن إذا كانت النسبة الأكبر من أفراد العينة قد حافظت على خصوصيتها، واحتفظت بحياتها الشخصية خلف الكواليس، فمن ناحية أخرى، هناك نسبة ليست بالقليلة– بلغت ٤٨%– قد شاركت بمنشورات شخصية على المسرح الأمامي، وهذا ما أُطلق عليه انتهاك إرادي للخصوصية.
- اتضحت آثار الانتهاك الإرادي للخصوصية فيما كشفت عنه نتائج الدراسة– التي جاءت متفقة مع العديد من الدراسات السابقة– حول العلاقة الارتباطية بين الكشف الإرادي للبيانات الشخصية، وزيادة احتمال التعرض لاختراق حسابات مواقع التواصل الاجتماعي. وقد برزت هذه العلاقة من خلال محاولة التعرف على تأثير متغير النوع في هذا الصدد، الذي بَيّن أن الإناث أكثر عرضًا لبياناتهن الشخصية، وهن أيضًا الأكثر تعرضًا لاختراق حساباتهن عبر تلك المواقع.
- تجسدت إشكالية الحق في الخصوصية في وعي الأغلبية بأهمية الحق في الخصوصية، ذلك الحق المكفول حمايته بالقانون في حالة انتهاكه من قِبل الغير، لكن الانتهاك الإرادي لهذا الحق غير مُجرّم قانونيًا– ما لم ينافِ الآداب العامة– من هنا قد يستمر البعض في هذا النوع من

الانتهاك، وهو ما يزيد من احتمال اختراق حسابات مواقع التواصل الاجتماعي، حيث تتعدد صور الانتهاكات الناجمة عن هذا الاختراق، وما يترتب عليه من أضرار اجتماعية جسيمة.

- يمكن القول إن الحق في الخصوصية عبر مواقع التواصل الاجتماعي سيبقى حقًا مجتمعيًا، يتحمل الفرد مسؤولية حمايته في المقام الأول، في ظل عدم ضمان إجراءات الحماية على تلك المواقع بشكل لا يعطي مجالًا للشك في أن احتمال اختراق الحسابات الشخصية وانتهاك الخصوصية أمر وراد حدوثه.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

١- زكي، وليد رشاد: (٢٠١٧)، رأس المال الاجتماعي عبر المجتمع الافتراضي: عوامل البناء ومعوقات الإهدار، قرطبة للنشر والتوزيع، الرياض.

٢- _____: (٢٠١٩)، المواطنة والتمكين في العصر الرقمي: الفرص والمخاطر، القاهرة، روابط للنشر وتقنية المعلومات.

٣- ابن برغوث، داليا: (٢٠٢٢)، الخصوصية الفردية في مواقع التواصل الاجتماعي: بين الانتهاك والكشف الإرادي: دراسة ميدانية على عينة من مستخدمي موقع فيسبوك، المجلة الجزائرية للدراسات والأبحاث، مج ٥، ع ٢، ٥٩٢-٦٠٨.

٤- ابن قارة، مصطفى عائشة: (٢٠١٦)، الحق في الخصوصية المعلوماتية بين تحديات التقنية وواقع الحماية القانونية، المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث، مجلد ٢، عدد ٥، ٣٨- ٥٢.

٥- رشيدة بوكر: تحديات العصر الرقمي في مواجهة خطط حماية الحق في الخصوصية، مجلة حقوق الإنسان والحريات العامة، مج ,7 ع2 ، ديسمبر ٢٠٢٢. ص ص ٦٣-٩٩.

٦- السمان، سوزان زهير:(٢٠١٩)، الخصوصية في مواقع التواصل الاجتماعي في التشريع الإسلامي والقانون الكويتي، مجلة كلية العلوم، ع ١٢٣، ٤٥٩-٥٠٦.

٧- شكري، بكاكرية، علاء الدين، رباعة: (٢٠٢٠-٢٠٢١)، حماية الخصوصية المعلوماتية: شبكات التواصل الاجتماعي أنموذجًا: دراسة مقارنة، قسم الشريعة والقانون، كلية العلوم الإسلامية، جامعة الجزائر.

٨- عبد النبي، مصطفى علي سيد: (٢٠١٩)، الاتجاهات الحديثة لنظرية الاستخدامات والإشباعات، المجلة المصرية للدراسات المتخصصة، ع (٢٣)، ص ص ٤١-٧٢.

٩- فضيلة، تومي: (٢٠١٧)، أيديولوجيات الشبكات الاجتماعية وخصوصية المستخدم بين الانتهاك والاختراق، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر، العدد ٣٠، ٤١-٥٠.

١٠- القحطاني، محمد بن عيد عبد الهادي: (٢٠١٥)، حماية الخصوصية الشخصية لمستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي، رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية العدالة الجنائية، قسم الشريعة والقانون.

١١- كدواني، شيرين محمد: (٢٠٢٢)، ضوابط حماية الحق في الخصوصية عبر مواقع التواصل الاجتماعي: دراسة تحليلية، مجلة البحوث الإعلامية، جامعة الأزهر، كلية الإعلام، ع ٦٠، ج٢، ٩٠٣- ٩٤٨.

١٢- محمد أحمد المعداوي: حماية الخصوصية المعلوماتية للمستخدم عبر شبكات مواقع التواصل الاجتماعي، العدد الثالث والثلاثون، الجزء الرابع، ١٩٥٦- ٢٠٥٧ https:// journals.ekb.eg.

١٣- مراوان محمد الزعبي: (٢٠٢١)، "انتهاك خصوصية المعلومات المتداولة على مواقع التواصل الاجتماعي التي يرتكبها الزوجان ضد بعضهما بعضًا في التشريع الأردني"، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الشرعية والقانونية، مج ٢٩، ع٢، ١-٢٨.

١٤- نصيرة، بدري ونعيمة، خلايفية: (٢٠٢٢)، اختراق الخصوصية بأسماء مستعارة عبر مواقع التواصل الاجتماعي: دراسة مسحية لعينة من طلبة كلية علوم الإعلام والاتصال بجامعة الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين ١ إلى ١١ نوفمبر ٢٠٢٢، مجلة رقمنة الدراسات الإعلامية، مجلد ٢، العدد٢، ١٢٦-١٤٧.

١٥- هشام، مسعودي: (٢٠٢٢)، حماية وتعزيز الحق في الخصوصية في العصر الرقمي: قراءة قي تقرير مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في دورته ٢٨، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة خنشلة، الجزائر، المجلد ٩، العدد ١، ١٥١-١٦٩.

١٦- وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات: (٢٠٢٤)، نشرة مؤشرات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، عدد ربع سنوي.

- المواقع الإلكترونية:

١- إحصائيات وسائل التواصل الاجتماعي
https://tridenstechnology.com ،٢٠٢٤

٢- المصريون والرقمية: تقرير ٢٠٢٢ عن استخدام الإنترنت naos- solution .com // https:

ثانياً: المراجع الأجنبية :

1- Aldhafferi,Nahier,Watson,Charless,M.s.MSajeev:(2013),Personal Information Privacy Settings of Online Social Networks and Their Suitability for Mobile Devices , International journal of Security , Privacy and Trust Management, Vol 8, No 2, 1-16.

2- Aljohanim, Mashael , Nisbet ,Alastair, Blincoe, Kell:(2016), A Survey of Social Media Users Privacy Settings in Formation Disclosure, Research Online Australian Information (6) Security ,Management Conference, https:// ro.ecu,edu.au/ism/198.

3- Baghai, Katayoun: (2012),Privacy as a Human Right: A Sociological Theory, Sociology.(46)5, , 951-965. soc.sagepub.com

4- Boyd .M, Danah, Ellison. B, Nicole: (2008), Social Network Sites, Definition, History and Scholarship , Journal of Computer – Mediated Communication , 210-230.

5-Carruth .A, Kriston, Ginsburg .J, Harvey: (2014),Social Networking and Privacy Attitudes among College Students , Psychology ,Social , Education, Vol 6, 82-93.

6- De Armond, Elizabeth: (2018), "Tactful Inattention: Erving Goffman, Privacy in the Digital Age, and the Virtue of Averting One's Eyes," St. John's Law Review: Vol. 92 , No. 2 , Article 4. 283- 325.

7- Dugar, Sarhak :(2019),Affects of Social on our Privacy Rights

International Journal of Science and Research (ijsr),vol 8, issue 5, 1497- 1500.

8- Heravi ,Alireza, Mubarak, Sameera, Choo ,Kim- Kwang Raymond: (2018),Information Privacy in Online Social Networks : Uses and Gratification Perspective, Computer in Human Behavior ,Volume 82.

9-.Kasper. V.S, Debbie:(2007), Privacy as Social Good, Social Thought & Research, ,vol 24, , pp165-189. https://www.jstor.org

10- Merunkova, Lucie, Šlerka, Josef:(2019), Goffman´s Theory as A Framework for Analysis of Self Presentation on Online Social Networks Masaryk University Journal of Law and Technology Vol. 13:2, 243- 276.

11- Mitchell, Damion, El- Gayar, Omar: (2020),The Effect of Privacy Behavior on Social Networks: A Systematic Literature Review, Hawi International Conference on System Sciences .

12- Roessler, Beate , Mokrosinska, Dorota (2013) : Privacy and Social Interaction, Philosophy and Social Criticism 39(8), 771–791 psc.sagepub.com.

13- Sarthak, Dugar:(2019), Affects of Social Media on our Privacy Rights, International journal of Science and Research , volume 8, Isue 5, 1497-1500.

14- Sultana, Sadia, Crowdhury, Farida:(2021) Security and Privacy Perceptions among Female Online Social Media Users : A Case Study of Bangladish, International Journal of Security Privacy and Trust Management ,Vol 10,No 1, 1-14.

-المواقع الإلكترونية:

1- Blincoo, Aljohani: http//doi.org -

2- Kemp,Simon:Digital 2023 Egypt , data reportal.com -

3- telecom review, arabia .com -